الآن
حَمِيَ الوطيس
أيها الردادي!

سلسلة

من النقد العلمي المنهجي

٢٣

الكوكب الدُّري المتلالي

المنقض

على دعاوى خالد الردادي الجاني الشانئ القالي في مقاله البالي

كشف كذبات، وتحريفات، وخيانات، وتدليسات وتلبيسات خالد الردادي!

فجعلتُهُ ردًّا لم يكن بالحسبان لهذا الردادي الذي تطاول بلسانه وتعدَّى ببنانه من غير وازع ولا ضمير ومن غير تدبُّر ولا تفكير ... دفعُهُ إلى ذلك ما عشعش في صدره وجنانه من الحقد والحسد والمكر كما يدل على ذلك ما في ((مذكرته البالية)) ولذلك كثر كذبه وتدليسه وتلبيسه وتلوُّنه على ماذا يتباكى بزعمه على مسألة فقهية، وهي: ((صوم يوم عرفة))!، لذلك إنني لمست من القوم معه أيضاً أن المؤامرة خطيرة لا تقف عندهم مجرد الدفاع عن حديث: ((صوم يوم عرفة))، ولكن وراء الأكمة ما وراءها

تأليف

فضيلة الشيخ فوزي بن عبدالله بن محمد الحميدي الأثري

﴿فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾

((الجزء الحادي عشر))

بسم الله الرحمن الرحيم

الأُفُقُ الْمُعترض في السَّماء
في وجه المتساهلين برواية الأحاديث الضعيفة
في الكتب، والخطب، والمحاضرات، والدروس

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((قاعدة جليلة)) (ص١٦٢): (والمقصود أن **هذه الأحاديث التي تُروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة**، التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب؛ الغَثَّ والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات وفضائل الأنبياء، والصحابة، وفضائل البقاع ونحو ذلك، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة **وأحاديث ضعيفة، وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة**.

لكن أحمد بن حنبل وغيره من العلماء جوَّزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يُعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب.

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثواب حقاً، **ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع! ...** ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج **بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح**، ولا حسن فقد غلط عليه).اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٥٤): **(عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكتم بيانها:**

والحقيقة؛ **أن تساهل العلماء برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين** عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي حملت الناس على **الابتداع في الدين**؛ فإن كثيراً من العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما **أصلها اعتمادهم على الأحاديث الواهية**، بل والموضوعة). اهـ

قلتُ: وهذا مما يؤكد علينا وجوب التحذير من نشر الأحاديث الضعيفة؛ لما فيه من التعاون على تنقية حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما ليس من حديثه؛ لانتشار الأحاديث الضعيفة في الكتب، وتداولها على ألسنة الكُتَّاب، والخطباء، والوعاظ على اختلاف طبقاتهم، واختصاصاتهم في بلدان المسلمين.[1]

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج١ ص٦): (وهذا مما يؤكد علينا وجوب الاستمرار في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة؟ تحذيراً للناس منها، وقياماً بواجب بيان العلم، ونجاةً من إثم كتمانه). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج١ ص١٠): (من المصائب العظمى التي نزلت بالمسلمين منذ العصور الأولى انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة بينهم ... وقد أدَّى انتشارها إلى مفاسد كثيرة، **منها**: ما هو من الأمور الاعتقادية الغيبية، **ومنها**: ما هو من الأمور التشريعية). اهـ

---

(١) لأن هذه الأحاديث الضعيفة، وضعت من أهل الأهواء لغايات مختلفة، وأغراض متباينة؛ **منها**: السياسة الحزبية، **ومنها**: العصبية المذهبية، **ومنها**: التقرب بالبدع في الدين، وغير ذلك.

وهي منتشرة في كتب: ((الفقه))، و((التفسير))، و((الفضائل))، وغيرها، وقد أودعها أناس ممن لا عناية لهم بالحديث، وضبطه، ومعرفة أصوله، والله المستعان.

وانظر: ((الضعيفة)) للشيخ الألباني (ج١ ص٦).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج١ ص١١): (فجهلوا بسبب ذلك حال الأحاديث التي حفظوها عن مشايخهم، أو يقرؤونها في بعض الكتب التي لا تتحرى الصحيح الثابت، **ولذلك لا نكاد نسمع وعظاً لبعض المرشدين، أو محاضرة لأحد الأساتذة، أو خطبة من خطيب؛ إلا ونجد فيها شيئاً من تلك الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، وهذا أمر خطير، يُخشى عليهم جميعاً أن يدخلوا بسببه تحت وعيد قوله صلى الله عليه وسلم: ((**مَن كذب عليَّ متعمداً فَلْيَتَبَوَّأ مقعده من النار**)). حديث صحيح متواتر. فإنهم، وإن لم يتعمدوا الكذب مباشرة، فقد ارتكبوه تبعاً؛ لنقلهم الأحاديث التي يقفون عليها جميعها، وهم يعلمون أن فيها ما هو ضعيف، وما هو مكذوب قطعاً، وقد أشار إلى هذا المعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((**كَفى بالمرء كَذِباً أنْ يُحَدِّثَ بكل ما سمعَ**)) رواه مسلم في ((مقدمة صحيحه)) (١/٨)، وغيره من حديث أبي هريرة). اهـ

❁❁❁❁❁❁❁

ذكر الدليل على تفنيد الشواهد
لحديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صوم يوم عرفة))
التي ذكرها المدعو خالد الردادي، والتي لم يذكرها، ليتبيَّنَ للناس غشه، وتدليسه، وتلبيسه في الدين، وجهله في علم الحديث

اعلم رحمك الله أن **الردادي** الحاسد كتب هذه ((المذكرة البالية)) في ((سنية صوم يوم عرفة))، وهي في الحقيقة تدل على **جهله في علم الحديث، والتخريج، والعلل، والجرح والتعديل**.

بل ورأيت العجب العجاب ممن تابعه على ذلك في اجتماعهم على القول ((بسنية صوم يوم عرفة))؛ **بأحاديث شاذة، ومنكرة، بل وتقليد بعضهم لبعض في ذلك**، وفي طريقة الاستدلال بما لا يصح من الأدلة رواية ودراية، **وتأويلهم للنصوص الصحيحة الصريحة المخالفة لهم من الأحاديث النبوية، والآثار السلفية، والأقوال المرضية**؛ لبعض الأئمة المتبوعين، وتجاهلهم لها؛ كأنها لم تكن شيئاً مذكوراً!؛ الأمر الذي جعلني أشعر أنهم جميعاً قد كتبوا ما كتبوا مستسلمين للعواطف البشرية، والاندفاعات الشخصية، والتقاليد البلدية، والتعصبات المذهبية، وليس استسلاماً للأدلة الشرعية؛ لأن ما ذكروه من الأدلة على مذهبهم هم يعلمون جيداً أنها لم تكن خافية عليّ؛ لأنهم رأوها في كتبي مع الجواب عنها، والاستدلال بما يعارضها من الأدلة الشرعية!.[1]

---

(١) واعلم أيها **الردادي** أن هذا العلم لا تستطيع أن تحصره في أناس دون أناس، لأنه مفرق في الأمة، فأنت تجهل!، وغيرك يعلم!، فسلّم للذي يعلم إن كنت لا تعلم!.
قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف:٧٦].
وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج١٢ ص٦٨): (والعلمُ بحرٌ لا ساحل له، وهو مفرقٌ في الأمة، موجود لمن التمسهُ). اهـ

=

وهذا **الردادي** أتى بهذه الشواهد في ((مذكرته البالية)) لإثبات حديث: ((صوم يوم عرفة))، وهي شواهد لا تسمن، ولا تغني من جوع!.

قلتُ: وهي عند التحقيق ليست بشئ، فأنا أُورِدُها جملةً، ثُمَّ أَكِرُّ عليها بالردِّ تفصيلاً، والله المستعانُ، وعليه التُكْلان.

١) أما حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

فأخرجه ابن ماجه في ((سننه)) (ج٣ ص٢١٢)، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج١٩ ص٤ و٥)، وضياء الدين المقدسي في ((فضائل الأعمال)) (ص٢٦٠)، وابن عبد البر في ((التمهيد)) (ج٢١ ص١٦٢)، وابن زنجويه في ((الأمالي)) (ج٩ ص٤٠٧-جمع الجوامع) من طرق عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عياض بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ أَمَامَهُ، وَسَنَةٌ بَعْدَهُ))؛ وهذا لفظ ابن ماجه، والطبراني، وأما لفظ ابن عبد البر: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ سَنَتَيْنِ سَنَةٍ أَمَامَهُ، وَسَنَةٍ خَلْفَهُ)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ضعيف جداً، فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك الحديث، قال عنه أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، وقال مرة: ما هو بأهل أن يُحملَ عنه، ولا يُروى عنه[1]، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس

قلتُ: فقد يوفق الله تعالى المتأخر إلى تحرير أصلٍ لم يفتحه للمتقدم مع سعة علمه، فافهم لهذا يا هذا!.

(١) **قلتُ**: فنهى الإمام أحمدُ عن حديثه!، **والردادي** يحل حديثه في الشواهد!، فوقع في الحفرة التي حفرها!، اللهم غفراً.

بشيء لا يكتب حديثه، وقال البخاري: تركوه!، وقال ابن المديني: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك.[1]

قلتُ: فملثه: لا يستشهد به؛ لشدة ضعفه، ونكارة متنه!؛ لأنه يروي أحاديث منكرة، ولا يحتجون بحديثه!.

والإسناد ضعفه البوصيري في ((إتحاف الخيرة المهرة)) (ج٣ ص٤١٨).

وذكره المزي في ((تحفة الإشراف)) (ج٨ ص٢٨٠) بهذا الإسناد، والسيوطي في ((جمع الجوامع)) (ج٩ ص٤٠٧).

قلتُ: ومع ذلك؛ فقد كَتَمَ **الردادي** الحاقد هذا كلَّه؛ ليَسْلَمَ له مرادهُ!.

وإمعاناً في التلبيس، والتدليس، والتغرير بالقراء؛ فقد دمج **الردادي** في ((مذكرته البالية)) (ص٦)؛ حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه، بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وبحديث آخر له؛ على أنها من الشواهد!، وهي كلها في حديث واحد، وهو حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

قلتُ: فوقع اختلاف فيها بسبب ضعف الرواة وضبطهم لهذا الأحاديث، ولم يتبيَّن ذلك الردادي بسبب ضعفه في إدراك علل الأحاديث، والأسانيد، لكنه ماذا فعل فقط دمجها بكلمة للبوصيري في ((مصباح الزجاجة)) (ج٢ ص٢٩): (هذا إسناد

---

(١) انظر: ((الضعفاء الصغير)) للبخاري (ص١٧)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج١٠ ص٣٢٠)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج١ ص١١٧)، و((التقريب)) لابن حجر (ص١٣٠)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٢ ص٢٢٧)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج١ ص١٩٣)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢ ص٤٥٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج١ ص١٠٢).

ضعيف؛ لضعف إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة![1]؛ ثم ذكر متابعة واهية له!؛ بعد ذلك ختم بطريق ساقط!)؛ كما سوف يأتي ذلك في تفنيد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

عن عُتْبَةَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ قَالَ: ((جَلَسَ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يُحَدِّثُ، وَالزُّهْرِيُّ إِلَى جَانِبِهِ فَجَعَلَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... فَلَمَّا أَكْثَرَ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ، أَلَا تَسْنِدُ حَدِيثَكَ، إِنَّكَ لَتُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطُمٌ وَلَا أَزِمَّةٌ!)).[2]

ومن هذه الأحاديث التي لا خُطُمٌ لها، ولا أَزِمَّةٌ؛ حديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)).

قلتُ: إذاً فالمتابعات التي ذكرها في هذا الحديث لا تَشُدُّ حديث أبي قتادة رضي الله عنه في ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) شيئاً، لأنها منكرة.

فرواه ابن ماجه في ((سننه)) (ج٣ ص٢١٢)، وغيره من طريق إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن عياض بن عبدالله به؛ بذكر: ((قتادة بن النعمان))!.

قال الهيثمي في ((مجمع البحرين)) (ج٣ ص١٤٢): (وهو عند ابن ماجه؛ إلا أنه جعل من رواية أبي سعيد عن قتادة بن النعمان).

---

(١) **قلتُ**: ولم يبيّن **الردادي** أن إسحاق بن أبي فروة، متروك الحديث، ليوهم القراء أنه خفيف الضعف!، وأنه يصلح للشواهد!، وهو لا يصلح لها، فسقط هذا الشاهد، فسقط **الردادي** في الكذب!.

قال الإمام أحمد في ((العلل)) (ص١٥١): سمعت إسماعيل بن إبراهيم، وهو يقول: (أعوذ بالله من الكذب وأهله!).

(٢) **أثر صحيح**.

أخرجه العقيلي في ((الضعفاء الكبير)) (ج١ ص١١٧)، وابن حبان في ((المجروحين)) (ج١ ص١٣١)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج١ ص٣٢٧).

وإسناده صحيح.

وأورده البوصيري في ((إتحاف الخيرة)) (ج٣ ص٤١٨)؛ ثم قال: (رواه ابن ماجة من حديث أبي سعيد عن قتادة بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بسند ضعيف).

ورواه عبد بن حميد في ((المنتخب)) (ج٢ ص١١٢)، وغيره من طريق ابن لهيعة عن إسحاق بن عبدالله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به؛ بدون ذكر: ((قتادة بن النعمان))!.

وأورده ابن حجر في ((المطالب العالية)) (ج١١ ص١٧١)؛ ثم قال: (رواه ابن ماجة من هذا الوجه، فزاد عن أبي سعيد عن قتادة بن النعمان، **وإسحاق ضعيف جداً**). فلا يتشهد به.

ورواه البزار في ((المسند)) (ج١ ص٤٩٣- كشف الأستار) من طريق عمر بن صهبان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبدالله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه به.

وأورده البوصيري في ((إتحاف الخيرة)) (ج٣ ص٤١٨)؛ ثم قال: (رواه عبد بن حميد، والبزار، والطبراني في ((الأوسط))؛ بسند ضعيف).

قلتُ: فأي الأسانيد هذه تصلح للشواهد:

فالإسنادانِ الأوَّلانِ فيهما إسحاق بن أبي فروة، وهو متروك الحديث لا يحتج به في الحديث، فهو تالف[1] فمثله لا يستشهد به.

والإسناد الثالثُ فيه عمر بن صهبان، وهو متروك الحديث أيضاً، فالإسناد ساقط، فلا اعتبار بهذه المتابعات، لأنها واهية بمرة!.

---

(١) فكيف يجزم **الردادي** بحسنه في الشواهد مُقلِّداً البوصيري؟! فانظر كيف راجَ عليه ما حَذَّرَ منه، فنعوذ بالله من الهوى.

وأورده الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٨٩)؛ ثم قال: رواه البزار، وفيه عمر ابن صهبان، وهو متروك!. فلا يستشهد به!.

قلتُ: وفي الأسانيد اختلاف شديد أيضاً، فتحصَّلَ من هذا وجود اضطراب شديد في سنده، وهذه علة أخرى!.

إذاً فالإسناد غير محفوظ، والمتن غير معروف، وهو منكر.

فانظر كيف يسكُتُ **الردادي** عن هذا التحقيق كلِّه ويطويه، وهذا يدل على جهله بعلم الحديث، ومعرفة علله!.

فهل يقالُ بعد ذلك أنه شاهدٌ ... أم أنه تحسين الألفاظ؛ لتغرير القُّراء، والتَّلبيس عليهم!، وبخاصة أنه لم يَكْتُبْ هذا التعليق إلا من أجل التشويش على أهل الحديث!، فلا قوة إلا بالله!.

قلتُ: فهذه الغفلة البالغة من **الردادي** تمنع من القول بقبول بحثه في العلم، فنعوذ بالله من الجهل.

إذاً لا يقبل هذا الحديث في الشواهد، والمتابعات؛ لأنه مما افْتُعِلَ في الدين، وأُدْخِلَ في حكم صوم يوم عرفة زوراً وبهتاناً، فلا يصار إلى حُسنهِ في الشواهد.

(٢) وأما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه:

فأخرجه عبد بن حميد في ((المنتخب من المسند)) (ج٢ ص١١٢)، وسليم الرازي في ((الترغيب والترهيب)) (ج٤ ص٢١٢- فيض القدير)، وأبو العباس الأصمّ في ((حديثه)) (ص٢٢٢)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج٤٣ ص٢٣٠) من طريقين عن ابن لهيعة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن عياض بن عبدالله بن سعد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غَفَرَ اللهُ لَهُ سَنَتَيْنِ، سَنَةً قَبْلَهُ، وسَنَةً بَعْدَهُ))، وجاء في حديث الأصم، وابن عساكر من غير لفظة: ((سَنَتَيْنِ))!.

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده كسابقه واهٍ، فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة وهو متروك لا يحتج به في الحديث، وبه أعله ابن حجر في ((المطالب العالية)) (ج١١ ص١٧١)؛ بقوله: (وإسحاق ضعيف جداً)، وضعف الإسناد البوصيري في ((إتحاف المهرة)) (ج٣ ص٤١٨)، وقد خولف في هذا الإسناد بعدم ذكر: ((قتادة بن النعمان))، وهذا علة أخرى، لم يتطرق إليها الردادي على أنها علة، بل أشار إليها بقوله في ((مذكرته البالية)) (ص٦): بعدما ذكر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (إلا أنه لم يذكر قتادة!). اهـ؛ تقليداً منه للبوصيري في ((مصباح الزجاجة)) (ج٢ ص٢٩)؛ كما سبق.

قلتُ: وهذا تقليد منه، وتحريف، وغش في الحديث، وإلا كيف هذا **الردادي** المقلد يسكت عن هذه العلل الخطيرة، فهذا قدح صريح بعدالة هذا **الردادي** الذي يغش ويحرف! والعياذ بالله.

وأعله العراقي بإسحاق بن أبي فروة؛ كما في ((فيض القدير)) للمناوي (ج٤ ص٢١٢).

وأخرجه البزار في ((المسند)) كما في ((كشف الأستار)) للهيثمي (ج١ ص٤٩٣) من طريق عبيد الله بن موسى، حدثنا عمر بن صهبان – وهو عمر بن عبدالله ابن صهبان–، عن زيد بن أسلم، عن عياض بن عبدالله، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ أَمَامَهُ، وَسَنَةٌ خَلْفَهُ، وَمَنْ صَامَ عَاشُورَاءَ غُفِرَ لَهُ سَنَةٌ)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ساقط، فيه عمر بن صُهْبان، وهو متروك الحديث، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال ابن معين: لا يساوي فلساً، وقال مرةً: ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وأبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال الذهبي: تركوه!.[1]

فمثله: لا يستشهد به!، لشدة ضعفه، ونكارة متنه!.

وقال البزار: لا نعلم رواه هكذا؛ إلا عمر بن صُهْبان، وليس بالقوي!.

وقال الشيخ الألباني في ((إرواء الغليل)) (ج٤ ص١١١): إسناد البزار؛ ضعيف جداً!.

والإسناد ضعفه البوصيري في ((إتحاف الخيرة المهرة)) (ج٣ ص٤١٨).

وأورده الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٨٩)؛ ثم قال: رواه البزار، وفيه عمر ابن صُبْهان، وهو متروك!.

وذكره ابن حجر في ((مختصر زوائد مسند البزار)) (ج١ ص٤٠٧).

وأخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج٢ ص٣٠٨) من طريق سلمة بن الفضل قال: حدثنا الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، والسَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ)).

حديث منكر

---

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢١ ص٣٩٨)، و((الضعفاء الصغير)) للبخاري (ص٧٩)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٨٣)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٦ ص١١٦)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٢ ص٢١١)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٣ ص٩١٤)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج٢ ص٤٦٩).

قلتُ: وهذا سنده ضعيف جداً، فيه عطية بن سعد العوفي، وهو ضعيف، ومدلس وقد عنعن، وفيه كذلك حجاج بن أرطأة، وهو ضعيف، ومدلس وقد عنعن، وسلمة بن الفضل الأبرش ضعيف الحديث.(١)

وذكر ابن حجر حديثاً في ((مختصر الزوائد)) (ج١ ص٣٦٣) من رواية: عطية العوفي، ثم قال: وعطية ضعيفُ الحديث!.

قلتُ: مع أن إسناده واهٍ بمرة، إلا أن المنذري أورده في ((الترغيب والترهيب)) (ج٢ ص٧٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ثم قال: رواه الطبراني في ((الأوسط)) بإسناد حسن!.

واتبعه الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٨٩) فذكره ثم قال: وإسناد الطبراني حسن!.

قلتُ: وهذا من أخطائهما في التحسين.(٢)

قال الشيخ الألباني في ((إرواء الغليل)) (ج٤ ص١١٠): (وهذا إسناد مسلسل بالضعفاء(٣)، عطية: وهو العوفي فمن دونه، **فلا أدرى كيف اتفق المنذري والهيثمي على تحسينه**، ووجود واحد منهم في إسناد ما يمنع من تحسينه، فكيف وفيه ثلاثتهم؟!).

---

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٥ ص٤٢٠)، و(ج٢٠ ص١٤٥)، و((الضعفاء)) للنسائي (ص٨٥)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج٢ ص٣٨٢)، و((تعريف أهل التقديس)) لابن حجر (ص١٦٤ و١٦٦).

(٢) **قلتُ**: وقد تابعهما **الردادي** على هذا التحسين!، فوقع في الفخ، ولبسته المغالطة، وهي مغالطة مكشوفة، يعرفها صغار طلبة علم الحديث!، ولكن: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

(٣) **قلتُ**: وفي ذلك تعرية **الردادي** من دعاويه العريضة الباطلة، وكشف خوافيه العاطلة!.

فتأمَّل التلبيس والتدليس من **الردادي** عناداً وخيانةً!، وهذا يدل على شدة كذبه، وشدة غفلته في الحديث!.[١]

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث!.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).[٢] اهـ

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الإستدلال[٣]، فافطن لهذا تَرْشد.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج٥ ص٣٩٨)؛ عن حديث آخر: (وبالجملة، فهذه المتابعات كلُّها واهية جدّاً، فلا يزداد الحديثُ بها إلا وَهْناً!). اهـ

قلتُ: وكذلك رمز لصحة حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه السيوطي في ((الجامع الصغير)) (ص٥٣١)؛ رقم (٨٧٨١)!، وتابعه الشيخ الألباني في ((صحيح

---

(١) وهذا **الردادي** ممن يحسب أنه على شيء من هذا العلم، وليس على شيء، اللهم غفراً.

(٢) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٥٩ و٦٠).

(٣) وهؤلاء المقلدة إذا جاء حديث ضعيفٌ يخالف مذهبهم، بَيَّنوا وجه الطعن فيه، وإن كان موافقاً لمذهبهم، سكتوا عن الطعن فيه، وهذا يُنبئ عن قِلَّةِ دين، وغَلبةِ هوىً!.

وانظر: (((التحقيق)) لابن الجوزي (ج١ ص٣).

الجامع)) (٦٣٣٥)، وصححه بمجموع الشواهد!، كما في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١١)!، وفي ((صحيح الترغيب والترهيب)) (١٠١١) (ج١ ص٥٩٠)، وفي ((صحيح سنن ابن ماجه)) (ج١ ص٢٨٩) وقال: (صحيح بما قبله)؛ يعني: بحديث أبي قتادة رضي الله عنه. وهذا ذهول عجيب، لأن الحديث لا يصح كشاهد، لأنه شديد الضعف، فيجب حذفه من ((صحيح الجامع))! والله المستعان.

والعجيب أن المناوي أعله في ((فيض القدير)) (ج٦ ص١٦٢)؛ بـ((هشام بن عمار))!، وهو قد كبر فصار يتلقَّن؛ كما في ((التقريب)) لابن حجر (ص١٠٢٢)، وهذا قصور لا يخفى، بل وأعجب من ذلك أنه أعله أيضاً بـ((عياض بن عبد الله))!!، وهو ثقة، كما في ((التقريب)) لابن حجر (ص٧٥٦).

حيث قال المناوي: ((رمز المصنف)) لصحته؛ مع أن فيه: ((هشام بن عمار[١])) وفيه مقال سلف، و((عياض بن عبد الله[٢])))، قال: في ((الكاشف)) قال أبو حاتم: ليس بالقوي).[٣]

قلتُ: وهذا وهم من المناوي؛ فإن الذي قال عنه أبو حاتم: (ليس بالقوي)؛ هو: ((عياض بن عبد الله الفِهْرِيّ)) من رجال مسلم، وفيه: ((ضعف))، وهو متأخر، وليس هو: ((عياض بن عبد الله بن سعد))؛ الذي في الإسناد، فإنه من رجال البخاري ومسلم، وهو ((ثقة))، ولم يذكره أبو حاتم بشيء، فانتبه.[٤]

---

(١) انظر: ((الكاشف)) للذهبي (ج٣ ص٣٣٧)، و((المغني في الضعفاء)) له (ج٢ ص٧١١).

(٢) انظر: ((الكاشف)) للذهبي (ج٢ ص٣١٣)، و((المغني في الضعفاء)) له (ج٢ ص٢٩٠).

(٣) وانظر: ((التنوير شرح الجامع الصحيح الصغير)) للصنعاني (ج١٠ ص٣٧٨).

(٤) وانظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٢ ص٥٦٧ و٥٦٩)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج٨ ص٢٠١)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٦ ص٤٠٨ و٤٠٩).

ثم العجب العجاب أن المناوي في ((التيسير)) (ج٢ ص٤٢٥) قال: (إسناده حسن!)، حيث تابع في ذلك: المنذري، والهيثمي!، والله المستعان.

وقد ذهل عن علة هذا الحديث الحقيقة المنذري، والهيثمي، كما ذهل عنها المناوي، وهي الضعف، والاضطراب[1]؛ كما فصلت ذلك في التخريج السابق.

قلتُ: فهذا الحديث غير محفوظ من أصله، فلا يحتج به في الأحكام يا أنام.

ورأيت وهماً آخر للشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الجامع)) (٣٨٠٥)، (ج٢ ص٧٠٩)؛ حيث ذكر حديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةُ السَّنَةِ الْمَاضِيَةِ، والسَّنَةِ الْمُسْتَقْبِلَةِ))، وصححه من رواية: الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (٢٠٨٥)؛ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد تبع السيوطي في ((الجامع الصغير)) (ص٣١٢)؛ رقم: (٥٠٥٧)، وصححه أيضاً بمجموع الشواهد في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (١٠١٣)، (ج١ ص٥٩٠).

وهذا وهم ظاهر؛ وإلا كيف يصحح إذا كان فيه هؤلاء الضعفاء!، سلمة بن الفضل، والحجاج بن أرطاة، وعطية العَوْفِيّ!، فهو مسلسل بالضعفاء.

قلتُ: فكان ينبغي للشيخ الألباني خذفه من ((صحيح الجامع))، والله ولي التوفيق.

وكذلك ذهل الصنعاني في ((التنوير)) (ج٧ ص١٣)؛ عن هذه العلة الواهية، وضعفه بـ((الحجاج بن أرطاة[2]))!، وهذا قصور لا يخفى.

---

(١) **قلتُ**: وهذا الاضطراب يكفي وحده في تضعيف الحديث، فكيف بضعف الرواة، والله المستعان.

(٢) وانظر: ((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج١ ص١٤٩).

قلتُ: هذا كله تغافل عنه **الردادي**؛ مُلْقِاً الكلام على عَواهِنِهِ؛ دُونَمَا تحقيقٍ، أو تَدْقيقٍ!.

إذاً ذكره لهذا الحديث؛ لا وزنَ له، ولا قيمة له، والله المستعان.

أليس هذا تلبيساً شديداً، وتدليساً مكيداً؟!، فتأمَّلْ.

وأيضاً بيان ما أودعه **الردادي** في كلامه هنا من تلبيس، وهو ما تجاهلَهُ، وتغافل عنه؛ ظانّاً أنْ لنْ يَتَنَبَّهَ إليه أحدٌ، ولن يَتَعَقَّبَهُ أحدٌ!، فساق الحديث في الجملة مع ما فيه من اضطراب، واختلاف في سنده، ومتنه[1]، اللهم غفراً.

فرواه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

أخرجه ابن ماجه في ((سننه)) (ج٣ ص٢١٢)، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج١٩ ص٤ و٥)، وابن عبد البر في ((التمهيد)) (ج٢١ ص١٦٢).

ورواه ابن لهيعة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عياض بن عبد الله بن سعد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره. ولم يذكر: ((قتادة بن النعمان)).

أخرجه عبد بن حميد في ((المنتخب)) (ج٢ ص١١٢)، وابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج٤٣ ص٢٣٠).

ورواه عمر بن صُهْبان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره؛ فزاد ((زيد بن أسلم)) في الإسناد، وأسقط: ((قتادة بن النعمان)).

---

(١) فما أبلد من يحتج بهذه الأحاديث الباطلة؛ ليعارض بها الأحاديث الثابتة!.

أخرجه البزار في ((المسند)) (ج١ ص٤٩٣-الزوائد).

ورواه الحجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ... فذكره.

أخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج٢ ص٣٠٨).

فتحصَّلَ من هذا وجودُ اضطرابٍ شديد في سنده، واختلاف فيه من الرواة.

فهل يقال بعد هذا: وله شواهد، فهذا تلبيس، وتدليس!.

قلتُ: فتقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها: التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم!، إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد تكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه، وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة!.

فهذه التبيهات وحدها كافية لنقض ((مذكرته))[1] من أُسِّها، فكيف بك أيها المسلم إذا علمت بطوامه الأخرى في تخريج الأحاديث، والاحتجاج بها!.

فانظر إلى أي هوة سقط هذا الرجل؛ أبكذبه وتضليله، وتلبيسه، أم بعظيم غفلته، وشدة حمقه، أم بضحالةِ عقله، واسْتِفحال جهله!.

قلتُ: إن مَنْ كان هذا حالُهُ؛ حقيقٌ بأن يُرْثى مآلهُ، ويُطرح مقالهُ؛ لعلَّ المغرورين بتخريجه لأحاديث صوم عرفة يكتشفون حقيقته، فتظهر لهم فعالة سريرته!.

قلتُ: ولعل نُنبّه على أمر وقع بالخطأ في ((المسند)) للطيالسي (ص٨٤)، رقم (٦٠٢)؛ في ((الطبعة القديمة)) بـ((دار المعرفة)) ببيروت، لبنان، وهذه النسخة فيها سقط في حديث: ((زيد بن ثابت)) رضي الله عنه، ثم بعد السقط دخل حديث:

---

(١) ولقد بناها على زَحَمٍ مَهُول من التدليس، والتلبيس على القرَّاء، والعياذ بالله.

((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))! فيه، وهو ليس منه بلا شك، وهذا من الناسخ في ((النسخة القديمة))، كما هو ظاهر فيها، فدخل حديث في حديث بسبب وهم الناسخ عندما كان يطبع الكتاب، فلم يهتم به!، اللهم غفراً.

فجاء هكذا في ((النسخة القديمة)) (ص٨٤)؛ رقم: (٦٠٢)؛ قال الطيالسي حدثنا وهيب عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال: ((لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام خطباء الأنصار، فجعل بعضهم يقول: يا معشر المهاجرين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث رجلاً منكم قرنه برجل منا، فنحن نرى أن يلي هذا الأمر رجلان؛ رجل منكم، ورجل منا، فقام زيد بن ثابت فقال[1]

يا رسول الله، فما تقول في صوم يوم عرفة، قال: إني لاحتسب على الله عز وجل أن يكفر السنة التي قبلها، والسنة التي بعدها)).

هكذا أُقْحِمَ هذا اللفظ، وهو غير موجود في ((المسند)) للطيالسي أصلاً، وهذه النسخة فيها أخطاء كثيرة، فقد اعتراها النقص، والتصحيف، والتحريف، والسقط، والتي طبعت في ((دار المعرفة)) ببيوت، لبنان.

قال الدكتور محمد بن عبد المحسن التُركي في ((مُقدمته لمسند الطيالسي)) (ج١ ص١٢): (وإن من نفائس كتب السنة النبوية، وأصلها المهمة مسند الإمام أبي داود سليمان بن داود الطيالسي، المتوفي سنة (٢٠٤هـ) رحمه الله، فاختصصته بالعناية؛ لحاجة هذا الكتاب إلى الإخراج العلمي، حيث إن طبعته الوحيدة المتداولة، كثيرة

---

(١) من هنا بداية سقط من ((المطبوعة)) من ((المسند)) للطيالسي، وينتهي في أثناء الحديث (٦٣٦) من مسند أبي قتادة وهو قرابة (٣٤) حديثاً، فدخل حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صوم يوم عرفة)) على مسند زيد بن ثابت رضي الله عنه فلا يظنّ أحد أن الحديث ثبت بسند صحيح من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

السقط، والخرم، والغلط، والتصحيف، والتحريف، ويظهر ذلك لكل من تأملها من ذوي الاختصاص وقارنها بهذه الطبعة التي أقدم لها). اهـ

وإليك: حديث زيد بن ثابت بإكمله من ((النسخة الصحيحة)) من ((المسند)) للطيالسي.

قال الطيالسي في ((المسند)) (ج١ ص٤٩٥) رقم (٦٠٣)؛ حدَّثنا وُهَيْبٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: ((لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ خُطَبَاءُ الْأَنْصَارِ فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا بَعَثَ رَجُلًا مِنْكُمْ قَرَنَهُ بِرَجُلٍ مِنَّا، فَنَحْنُ نَرَى أَنْ يَلِيَ هَذَا الْأَمْرَ رَجُلَانِ، رَجُلٌ مِنْكُمْ وَرَجُلٌ مِنَّا، فَقَامَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ[1]: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَكُنَّا أَنْصَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّمَا يَكُونُ الْإِمَامُ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، نَحْنُ أَنْصَارُهُ كَمَا كُنَّا أَنْصَارَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: جَزَاكُمُ اللَّهُ مِنْ حَيٍّ خَيْرًا يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، وَثَبَّتَ قَائِلَكُمْ، وَاللَّهِ لَوْ قُلْتُمْ غَيْرَ هَذَا مَا صَالَحْنَاكُمْ)).

قلتُ: وهذا أصل الحديث لا يوجد فيه: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ))!، فانتبه.

قلتُ: فمن اتقى، وأنصف علم أن الأحاديث الصحيحة[2] في: ((عَدَمِ سُنِّيَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) لا تدفع بمثل هذه الأحاديث المناكير، والغرائب، والشواذ التي لم يرض بها أئمة الحديث.

---

(١) من هنا بداية سقط، وينتهي في أثناء الحديث (٣٦٣)؛ من ((الطبعة الصحيحة)) من مسند أبي قتادة رضي الله عنه، وهو قرابة (٣٤) حديثاً، فدخل حديث أبي قتادة رضي الله عنها (ج١ ص٥١٦) رقم (٦٣٦) ولفظه: ((إني لأحستب على الله أن يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعدها)).

(٢) **قلتُ**: ومعارضة هذه الأحاديث الصحيحة بما لا يقارب سنده الصحة؛ قبيح بمن يَدّعي علم الحديث والتخريج، والله المستعان.

وإنما جمعت هذه الطرق الكثيرة، والغريبة، والمنكرة لَمَّا اعتنى بهذه المسألة من اعتنى بها، **ودخل في ذلك نوع من الهوى والتعصب** من المدعو خالد **الردادي**، والمدعو بسام العطاوي، وغيرهما!.

فإن الأئمة المجتمع عليهم إنما قصدوا باجتهاد منهم في ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) اتباع ما ظهر لهم من أنَّهُ الحق باجتهادٍ منهم، لم يكن لهم قصد في ذلك، ومع ذلك فلم يصيبوا السنة، ثم حدث بعدهم من كان قصده أن تكون كلمة فلان، وفلان هي العليا! بسبب التعصب للآراء، ولم يكن ذلك قصد أولئك الأئمة المتقدمين.

فجمع المتعصبة[١] الطرق، والروايات الضعيفة، والشاذة، والمنكرة، والغريبة، وعامتها غير محفوظةٍ، فلا يحتج بها في المتابعات، والشواهد.

قال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٦): (فقد ساعدتني بعض الطرق على اكتشاف **علل كثير من الأحاديث** التي قواها[٢] المؤلف –يعني: المنذري– أو غيره؛ كالشذوذ، والنكارة، والانقطاع، والتدليس، والجهالة، ونحوها). اهـ

قلتُ: والعجب من المقلدة يعلِّلون الأحاديث الصحيحة[٣] الصريحة في: ((عَدَمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))، وهي مخرجة في ((الصحاح))، و((السنن))، و((المسانيد)) المشهورة؛

---

(١) ومنهم **الردادي** هذا؛ فأزرى على ما عنده من علم بتغطية ما ظن أنه لا ينكشف.

(٢) كما فعل **الردادي** في تقوية أحاديث: ((صوم يوم عرفة)) لغير الحاج!. ولكن: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٩٦]، فإذا لم يتذكر، فلا بدَّ أن يُفحم، ويُخنس!.

(٣) وهذه الأحاديث لا يحسن لمن له علم الحديث أن يعارض بها الصحاح، ويكفي في هجرانها إعراض أصحاب الصحاح، والسنن، والمسانيد عن جمهورها!.

بعلل لا تساوي شيئاً؛ إنما هي تعنت محض؛ ثم يحتجون بمثل هذه الغرائب الشاذة المنكرة؛ ويزعمون أنها صحيحة لا علة لها!.

وتلك الأحاديث كلها لم يثبت منها شيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم بسندٍ صحيح، وآفتها في رواتها؛ فهم ما بين ضعيف، أو كذاب، أو متهم، أو متروك، أو وضاع، لا يعتمد على روايتهم، ولا يركن إليها.[١]

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ((التوسل والوسيلة)) (ص٧٢)؛ في ردِّه على القائلين بمشروعية زيارة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم: (فإن أحاديث زيارة قبره كلها ضعيفة، لا يعتمد على شيء منها في الدين؛ لهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئاً منها، وإنما يرويها من يروي الضعاف كالدارقطني والبزار وغيرهما[٢]). اهـ

قلتُ: ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يُعنى بالأصول الصحاح، والأحاديث الصحيحة، ويُعنى بالأجزاء الغريبة، وبمثل: ((مسند)) البزار، و((معاجم)) الطبراني، و((أفراد)) الدارقطني، وغيرهما، وهي مجمع الغرائب، والمناكير، والشواذ.[٣]

قال الخطيب رحمه الله في ((الكفاية)) (ص١٤١): (وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان[٤] يغلب على إرادتهم كَتْب الغريب دون المشهور!، وسماع المنكر دون

---

(١) وهذا **الردادي** يحدث بالمناكير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فدخل في الوعيد الشديد يوم القيامة، وهو لا يشعر، فوقع في الفخ!.

فعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تكذبوا علي؛ فإنه من يكذب عليّ يلج في النار!)).

أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (١٠٦)، ومسلم في ((صحيحه)) (ج١ ص٦٥).

وهذا يدل على أن فيه غفلة شديدة في الدين.

(٢) **قلتُ:** والعجب معارضة الأحاديث الصحيحة بعدم صوم النبي صلى الله عليه وسلم ليوم عرفة، بهذه الأحاديث المنكرة!.

(٣) انظر: ((شرح العلل)) لابن رجب (ج١ ص٤٠٩).

(٤) رحم الله الخطيب؛ كيف لو أدرك زماننا!.

المعروف!، **والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين!، والضعفاء!**[١]، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مُطَّرحاً، **وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز**، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

قلتُ: فإذا وجدت حديثاً في أحد ((المعاجم)) الثلاثة للطبراني مثلاً رجاله ثقات؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة؛ لأنه لعل أن تجد فيه خللاً ما: من إعلال، أو شذوذ، أو نكارة، أو انقطاع، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض[٢]، اللهم غفراً.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص١٦٧ رواية: المروذي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ[٣]، والمنكر أبداً منكر!). يعني: لا يحتج به مطلقاً.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

---

(١) كأنه: يتكلم على **الردادي** وأشكاله في هذا الزمان، والله المستعان.

(٢) وهذا حالُ أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، ومن آفات زماننا، والتي هي ملحوظة لكثير جداً، أن هناك من يزعم أنه من أهل الحديث بمجرد اشتغاله بالتخريج فحسب، بل ربما بالعزو!؟

وقصرت همتهم عن معالجة الأسانيد والمتون معاً، وتحرير المسائل في الأحكام.

بل ربما هناك من يعد نفسه منهم بمجرد حصوله على ((الماجستوراه))، أو ((الدكتوراه))، والله المستعان.

(٣) يقصد الضعف الذي ينجر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نُزهة النظر)) لابن حجر (ص٩١ و٩٢ و٩٧ و٩٩).

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ((الصارم المنكي)) (ص٢٤٣): (والحاصل: أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، **وجعل بعضها شاهداً لبعض، ومتابعاً له**، هو مما تبين خطؤه فيه!). اهـ

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).[1] اهـ.

وقال ابن الهمام رحمه الله في ((التحرير)) (ص٣١٨): (حديث الضعيف بالفسق لا يرتقى بتعدد الطرق إلى الحجة!). اهـ

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها:

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

---

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٥٩ و٦٠).

قلتُ: والتساهل في هذا أدى إلى ضعف النقد في الباحثين[١]، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين، وربما اعترضوا على الأئمة[٢] في تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد، ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٥٤): (**عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكتم بيانها**:

والحقيقة؛ أن تساهل العلماء **برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين** عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي **حملت الناس على الابتداع في الدين**؛ فإن كثيراً من العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها **اعتمادهم على الأحاديث الواهية**، بل والموضوعة).اهـ

وقد ينتقد الأئمة لبعض الأحاديث في باب من الأبواب، فتنهال عليهم الإيرادات، والاستدركات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة، أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها.

وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لها.

---

(١) **كالردادي**!.

(٢) كما اعترض **الردادي** والعطاوي وغيرهما على الأئمة الذين ضعفوا حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) عند مسلم في ((صحيحه)) منهم: الإمام البخاري، والإمام ابن عدي، وغيرهما.

لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق، والشواهد على كتب، ومصنفات هي مجمع الغرائب، والمناكير والشواذ مثل: ((معاجم)) الطبراني، و((مسند)) البزار، و((سنن)) الدارقطني، وكتب ((الفوائد))، و((الأفراد))، و((الغرائب)).[١]

قال الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج١ ص٦٠): (فالحاكم عرف تساهله، وتصحيحه للأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة، والدارقطني فقد ملأ كتابه **من الأحاديث الغريبة، والشاذة، والمعللة**). اهـ

وقال الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج١ ص٣٥٦)؛ عن أحاديث الجهر بالبسملة: (وأخرج الحاكم منها: حديث علي رضي الله عنه، ومعاوية رضي الله عنه، وقد عرف تساهله، وباقيها عند الدارقطني في ((سننه)) **التي مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة**). اهـ

فأحاديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) وإن كثرت رواتها لكنها كلها واهية، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، **وهو حديث منكر**، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!.[٢]

قلتُ: وكم من حديث له طرق كثيرة، وهو موضوع عند أئمة الحديث في باب من الأبواب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها!.[٣]

---

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٣٦٠)، و((شرح العلل)) لابن رجب (ج١ ص٤٠٩)، و((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب (ص١٤٢)، و((التحقيق)) لابن الجوزي (ج١ ص٢٣)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج١ ص٢٣٨)، و((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص٢٤٣)، و((الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج١ ص٦).

(٢) وانظر: ((نصب الراية)) للزيعلي (ج١ ص٥٩ و٦٠).

(٣) وانظر: ((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص٢٤٣).

قال الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج٢ ص٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟!.

فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في **الأصول، والفروع والملاحم والزهد**؛ نسأل الله العافية **فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالمٌ لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأَقْصَر، وإلا فهو فاسقٌ، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع**، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن يُعينُهُ على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عَمَّ البلاء، وشَمَلت الغفلة، ودخل الدَّاخل على المحدَّثين الذين يَرْكَنُ إليهم المسلمون). اهـ

وقال ابن الجوزي رحمه الله في ((التحقيق)) (ج١ ص٢٣): (لما نظرت في التعاليق **رأيت بضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مُزْجاه: يُعَوِّلُ أكثرهم على أحاديث لا تصُح، ويُعْرِضُ عن الصّحاح، ويُقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل**.

ثم قد انقسم المتأخرون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قومٌ غلب عليهم الكسل، ورأوا أن في البحث تعباً، وكِلْفَةً، فتعجلوا الراحة، واقتنعوا بما سطره غيرهم.

والقسم الثاني: قومٌ لم يهتدوا إلى أَمْكِنَةِ الحديث، وعلموا أنه لا بدَّ من سؤال من يعلم هذا، فاستنكفوا[1] عن ذلك.

---

(١) استنكف: من الشيء، أو عنه: أَنَفَ وامتنع عن العمل: امتنع مستكبراً.
انظر: ((الرائد)) لجُبران (ص٦٨).

والقسم الثالث: قومٌ مقصودهم التوسع في الكلام طلباً للتقدم، والرئاسة، واشتغالهم بالجدل والقياس، ولا التفاتَ لهم إلى الحديث: لا إلى تصحيحه، ولا إلى الطعن فيه، وليس هذا شأن من استظهرَ لدينه، وطلب الوثيقة من أمرِهِ). اهـ

(٣) وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

فأخرجه النسائي في ((السنن الكبرى)) (ج٥ ص٢٢٨)، وأبو يعلى في ((المسند)) (ج١٠ ص١٧)، والطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج١ ص٣٤٣)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج٤ ص١٥٩)، والفاكهي في ((أخبار مكة)) (ج٥ ص٢٧)، والطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج١ ص٢٢٩)، والطحاوي في ((شرح معاني الآثار)) (ج٢ ص٧٢) من طريق المعتمر، قال قرأت على فضيل، عن أَبِي حَرِيزٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: ((كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ)). ولفظ الطَّبَرَانِيّ: ((نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَتَيْنِ)).

حديثٌ منكرٌ

قلتُ: وهذا إسناد منكر، علته عبد الله بن الحسين الأزدي أبو حَرِيزٍ قاضي سجستان، قال عنه أحمد: منكر الحديث، وقال مرة: أن يحيى بن سعيد كان يَحْمِلُ عليه ولا أراه إلا كما قال، وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو داود: ليس حديثه بشئ، وقال ابن عدي: عامةُ ما يرويه لا يُتابعُهُ عليه أحدٌ، وقال ابن معين: ضعيف، وقال سعيد بن أبي مريم: ليس في الحديث بشئ؟.[1]

---

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج١٤ ص٤٢٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٦١)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٤ ص١٤٧٥)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٢ ص١١٩)، و((الضعفاء =

وقال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ج١ ص٤٨٥): (حديثه حديث منكر!).

وقال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ج٢ ص٣٧٢): (روى أحاديث مناكير!).

قلتُ: وهذا يدل على أنه يخطئ في الحديث، لا يحفظ الحديث كما ينبغي وحديثه في ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) يدل على أن حديثه هذا من مناكيره، وهو غير محفوظ.

قلتُ: ومع ضعف الإسناد، فقد اضطُرِبَ في متنه؛ فمرة يقال: ((نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ))!، ومرة: ((نَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَتَيْنِ))!.[1]

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٥٩١): (في الأصل: وهو عند النسائي بلفظ: ((سنة))، **فحذفته من هنا، لأنه منكر لا شاهد له!**، وقال النسائي في ((الكبرى)) (٢/١٥٥) **حديث منكر**). اهـ

قلتُ: إذاً فكيف يصحح بالشواهد، وهو منكر، ومضطرب، اللهم غفراً.

قال الزيلعي رحمه الله في ((نصب الراية)) (ج١ ص٣٥٣)؛ عن ضعف الحديث المضطرب: (فلا يقبل ما تفرد به، مع أنه قد اضطرب في إسناده ومتنه، **وهو أيضاً من أسباب الضعف!**). اهـ

الكبير)) للعقيلي (ج٢ ص٦٣٣)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج٥ ص١٨٧)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج١ ص٣٣٥) .

(١) وهو اضطرابٌ واضح يردُّ الإسناد، ويعِلُّه.

وقد ذهل المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج٢ ص١١٣)؛ عن علة الحديث، وهي الضعف، والاضطراب، كما فصلت في ذلك، فحسن الحديث!، بقوله: (رواه الطبراني في ((الأوسط)) بإسناد حسن!، وهو عند النسائي بلفظ: سنة!).

وتبعه الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٩٠)؛ بقوله: (قلتُ: له عند النسائي: ((يَعْدِلُهُ بِصَوْمِ سَنَةٍ))؛ رواه الطبراني في ((الأوسط))، وهو حديث حسن!).

ومن العجب أن ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص١٤١)؛ جوده؛ بقوله: (أخرجه الطبراني بإسناد جيد!).

وأعجب من ذلك قول ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص١٤١): (هذا حديث حسن؛ رجاله موثقون إلا عبد الرحمن بن زيد؛ فكان من علماء أهل المدينة؛ لكنه ضعيف في الحديث!).

قلتُ: فكيف يحسن الحديث؛ وعبد الرحمن بن زيد ضعيف الحديث عند أئمة الحديث[1]، وحديثه هذا غير محفوظ بوجه، ولم يتابع عليه، وسوف يأتي تخريج حديثه.

ولذلك **قال النسائي في ((السنن الكبرى)) (ج٣ ص٢٢٨)**: (أبو حَرِيزٍ: ((ليس بالقوي))، واسمه عبدُ الله بنُ حسين قاضي سجستان، وحديثُهُ هذا، حديثٌ منكرٌ!).

وذكر قول النسائي هذا؛ المزي في ((تحفة الإشراف)) (ج٥ ص٤٢٨)، وأقره.

قلتُ: وهذا حكم أهل الاختصاص على هذا الحديث، فلا وجه لتحسينه؛ لنكارته، ولا شاهد له في لفظه، وسنده لا يعتبر به، وتبعهم الشيخ الألباني على ذلك في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٥٩١)؛ ورمز له أنه: ((حسن لغيره!))، وفيه

---

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٦ ص١٦١).

نظر، وأورده الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج١١ ص٣١٢)؛ ثم قال: (وهذا إسناد حسن في الشواهد والمتابعات!، ورجاله ثقات؛ غير أبي حريز، قال الحافظ: ((صدوق يخطىء))، ومن طريقه أخرجه النسائي في ((الكبرى))؛ لكنه قال: ((سنة))، وكأنه لذلك قال المزي في ((التحفة)) (٥/ ٤٢٨): **وحديثه هذا منكر!**). اهـ

فالحديث منكر، فكيف يحسن في الشواهد والمتابعات: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

قال الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٤٢): له عند النسائي نعدله بصوم سنة!.

قلتُ: ولو أنهم نقلوا إنكار النسائي للحديث، وما أهملوه لكان أحسنوا في ذلك؛ مع أنهم عزوه للنسائي[1]، والله المستعان.

إذاً مما سبق تعلم أن قولهم: ((إسناده حسن))؛ مما لا يلتفت إليه، فلا يغتر به أحد.

قلتُ: والحق فهذا الحديث منكر.

لذلك أنكر الطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج١ ص٣٤٢ و٣٤٣)؛ أسانيد: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) كُلِّها؛ منها: رواية: أبي قتادة رضي الله عنه في ((صحيح مسلم))، ورواية: ابن عمر رضي عنهما هذه؛ بقوله: (وأما، رُوِيَ عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر الذي ذكرنَاهُ من حديث أبي قتادة عنه في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَوْمِ عَاشُوراء))، فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله

(١) وانظر: ((صحيح الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج١ ص٥٩١).

عليه وسلم رُوِيَ عنه الوفاق له في رواية ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهٍ يَصِحُّ سَنَدُه، **ولكن ذلك رُوِيَ عن بعضهم بأسانيد فيها نَظَرٌ عندنا!**).

قلتُ: وإذا عرفت ذلك، عرفت عجائب **الردادي** هذا في تخريج الأحاديث[1]، وهو جهل منه يدلُّ على مدى معرفته بعلم الأصول، وكل إناء بما فيه ينضح!.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص١٦)؛ عن المتعالمين في علم الحديث: (إنهم جهلة، فلا علم لهم بالحديث متونه، وأصوله). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص١٢)؛ عن الجهلة الذين يصححون ويحسنون الأحاديث: (تحسينهم لأحاديث **الضعفاء، والمدلسين، والمجهولين**، وتناقضهم في ذلك، مثل حديث ((شهر بن حوشب))، و((ليث بن سُليم))، و((محمد بن إسحاق)) وغيرهم، ومع معرفتهم بالعلة في بعض الأحيان ... يحسنون تارة، ويصححون تارة الأحاديث التي يقول المؤلف فيها أو الهيثمي: ((**رجاله ثقات**))، أو ((**رجاله رجال الصحيح**))، بل وما يقول فيه: ((**رجاله موثقون**))، وهو من بالغ جهلهم بعلم مصطلح الحديث!). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص١٤)؛ عن الجهلة في علم الحديث: (يحسنون بعض الأحاديث **بالشواهد، وتارة**

---

(١) **قلتُ**: والمفروض على **الردادي** أن لا يخوض في علم لا يتقنه فسكوته على جهله جهل منه!.

وننصح له أن يعمل بقول الشاعر:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعْهُ

وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

وانظر: ((البيان لأخطاء بعض الكُتَّاب)) للشيخ الفوزان (ص٢١).

بالشاهد، ولا شيء من ذلك في كثير من الأحيان، **أو يكون شاهداً قاصراً يشهد لبعض الحديث** دون بعضه الآخر ... قالوا: ((**حسن بشواهده**))! وهو موضوع! ... وأما ما حسنوه أو صححوه لذاته؛ **إما تقليداً أو خبط عشواء؛ فشيء مخيف لكثرته!** ... ومنها أنهم **يخلطون مع الصحيح من الحديث ما لم يصح منه**، ونحوه خلطهم بين ما هو ضعيف من الحديث، **وما هو ضعيف جداً**، فيطلقون عليهما كليهما: ((ضعيف))! وقد ينقلون عقبه من كلام بعض الحفاظ ما ينقضه، **وقد يكون الحديث موضوعاً!!** ... أنواع أخرى مختلفة **من جهالاتهم وخبطاتهم** في ((الفقه))، و((الحديث))، و((الرواة))، و((الشواهد))). اهـ

ولذلك تعرف نكارة قوله؛ حيث قال الردادي في ((مذكرته البالية)) (ص٥): (دعواه أنَّ شواهد الحديث ضعيفة واهية لا تصلح لتقويته، ولا ريب أن هذا تعسَّف، وقلة دراية من الكاتب في الحكم على جميع الشواهد بالضعف، وعدم القبول!).

قلتُ: فمن الذي تبيَّن أن له قلة دراية في علم الحديث؟!، ومن الذي قبل أحاديث المناكير في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))؟! هذا أنت.

وعلى ذلك فتابع أهل الأهواء[1] في سلوك ضلالهم في طريقة تخريج الأحاديث إذا أرادوا أن يستدوا بالأحاديث الضعيفة!، ليؤيدُوا دعاويهم الباطلة!، لذلك: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

---

(١) لذلك هجره الناس، ولم يكن شيئاً مذكوراً!: ﴿فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص:١٤].

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٥٩): (من طرق المبتدِعَة الاعتماد على الأحاديث الواهية؛ **اعتمادهم على الأحاديث الواهية، والمكذوب فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم**، والتي لا يقبلها أهل صناعة الحديث في البناء عليها ... فإن أمثال هذه الأحاديث -على ما هو معلوم- **لا ينبني عليها حكم**، ولا تجْعَلُ أصلاً في التشريع أبداً، ومن جعلها كذلك، **فهو جاهل ومخطئ في نقل العلم!**). اهـ

قلتُ: فهو متلبِّس بما ينكره على غيره!، فهذا تعرية للردادي من دعاويه الباطلة، وكشف انحرافاته المنشورة في تخريجه ((لصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))، ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [ص: ٧]. والله المستعان.

وأخرجه تمام في ((الفوائد)) (ج٢ ص٢٢٢)، والصيداوي في ((معجم الشيوخ)) (ص٢٣٨) من طريق إبراهيم بن سليمان النهمي الكوفي، حدثنا قُطْبَةُ بنُ العلاء الغنوي حدثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يَعْدِلُ سَنَتَيْنِ، سَنَةٍ مُقْبِلَةٍ، وَسَنَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده تالف، وله علتان:

الأولى: إبراهيم بن سليمان النهمي الخزاز الكوفي أبو إسحاق، قال عنه الدارقطني: متروك.[1]

(١) انظر: ((سؤالات الحاكم)) للدارقطني (ص٩٩)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج١ ص٣٦).

الثانية: قطبة بن العلاء بن المنهال الغنوي أبو سفيان، قال عنه النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ كثيراً، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال البخاري: ليس بالقوي.[(١)]

وبه أعله الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج١١ ص٣١٢).

وذكره علاء الدين الهندي في ((كنز العمال)) (ج٥ ص٦٧).

قلتُ: فمثل هذا الحكم الصادر على رواة هذا الإسناد من أئمة الحديث، فكيف يحتج به على: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)): ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]؛ بل: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

فانظر إلى تلاعب **الردادي** بأحاديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) ... بل انظر كيف راجَ عليه ما حَذَّرَ منه؟!، فوقع في الشر، والعياذ بالله.

إذاً فكيف يتجنب **الردادي** شر الأحاديث المنكرة، وعن نشرها بين المسلمين؟!، وهو لا يعرف عللها الحقيقية!، لأن المسلم بعد أن يعرف الأحاديث الصحيحة يجب عليه أن يعرف ما يضادُّها من الأحاديث الضعيفة، وإلا وقع في الشر المهلك في الدنيا والآخرة: ﴿فَبِئْسَ الْقَرَارُ﴾ [ص: ٦٠].

وَكَانَ حُذَيْفَةُ بنُ اليَمَانِ رضي الله عنه يَقُولُ: ((كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ؛ مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي))؛ أي: أقع فيه!.[(٢)]

---

(١) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٧ ص١٤١)، و((المجروحين)) لابن حبان (ج٢ ص٢٢٣)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٨٩)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج٢ ص٥٢٥)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٣ ص١٨)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٣ ص١١٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في ((صحيحه)) (٣٦٠٦)، ومسلم في ((صحيحه)) (١٨٤٧).

وَالشَّاعِرُ يَقُولُ:

عَرَفْتُ الشَّرَّ لا للشَّرِّ لَكِنْ لِتَوَقِّيــهِ

وَمَنْ لاَ يَعْرِفُ الشَّرَّ مِنَ الخَيْرِ يَقَعَ فِيهِ!

ومنه؛ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وكيف يكفر بالطاغوت مَنْ لا يدري ما هو الطاغوت؟!.

وكيف بتجنب الباطل من لا يعرف الباطل؟!.(١)

قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠].

وأخرجه ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص١٤١)، وأبو سعيد النقاش في ((الأمالي)) (ص٥١ –الخصال الْمُكفرة) من طريق هارون بن صالح قال حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم عن أبيه عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ سَنَةً)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ضعيف، ومتنه منكر؛ من أجل عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، قال عنه أحمد: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف، وقال البخاري، وأبو حاتم: ضعفه ابن المديني جدّاً، وقال ابن معين: ليس بشئ، وقال أبو داود: ضعيف.(٢)

وبه أعله ابن حجر في ((الخِصال المكفرة)) (ص٥١)، ثم قال: (فلعل ذلك المراد من قوله: ((مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ))؛ إن كان عبد الرحمن بن زيد حفظ). اهـ

---

(١) وانظر: ((البيان لأخطاء بعض الكُتَّاب)) للشيخ الفوزان (ص١٩).

(٢) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٦ ص١٦١)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٦٦)، و((التقريب)) لابن حجر (ص٥٧٨)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٢ ص٧٣٨)، و((التاريخ الكبير)) (ج٥ ص٢٨٤).

قلتُ: وعبد الرحمن بن زيد لم يحفظ الحديث، فالحديث منكر من هذه الجهة لعدم وجود المتابع المعتبر، والله المستعان.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٦٠): (والأحاديث الضعيفة لا يغلب على **الظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قالها**، فلا يمكن أن يسند إليها حكم، فما ظنّك **بالأحاديث المعروفة بالكذب؟!** نعم، الحامل على اعتمادها في الغالب **إنما هو ما تقدم من الهوى المتّبَع!**). اهـ

إذا عرفت ذلك، فمن عجائب **الردادي** تحسينه للحديث ... إذاً فمن هذا حاله لا يُحسن تحسين الحديث، فكيف يحتج به، وهو لا يعرف أصول التخريج، ولا السعي الحثيث.(١)

قلتُ: ومن عظيم أمر الله تعالى؛ أنه فضح هذا **الردادي** بما تكلَّم به لسانه، وجرى به بنانه!: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٩٦].

فظهر لذي عينين أن محاولات **الردادي** لتحسين الحديث في الشواهد، هي محاولاتُ الغريقِ الذي يريدُ أن يَتَشَبَّثَ بخُيوط القمر، محوطةً بالتدليس، ملفوفةً بالتلبيس!.

وبالجملة فطرق هذا الحديث كلها ضعيفة واهية؛ ليس فيها ما يصلح أن يحتج بها في الشواهد، وبعضها أشد ضعفاً من بعض، وهي كذلك غير محفوظة، فافطن لهذا.

فهذا كله يمنع من القول بأن بعضها يعضد بعضاً، لاسيما وقد ذهب أئمة الحديث إلى ضعف رواة الأحاديث، فكيف يحتج بها؟!.

---

(١) فحججه معتمدة على الخلط، والتغرير، والبعرة تدلّ على البعير!.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص١٦٧ رواية: المروذي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ[1]، **والمنكر أبداً منكر!**). يعني: لا يحتج به مطلقاً!.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ((الصارم المنكي)) (ص٢٤٣): (والحاصل: أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، **وجعل بعضها شاهداً لبعض، ومتابعاً له**، هو مما تبين خطؤه فيه!). اهـ

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).[2] اهـ.

وقال ابن الهمام رحمه الله في ((التحرير)) (ص٣١٨): (حديث الضعيف بالفسق لا يرتقى بتعدد الطرق إلى الحجة!). اهـ

---

(١) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نُزهة النظر)) لابن حجر (ص٩١ و٩٢ و٩٧ و٩٩)، و((قاعدة جليلة)) لابن تيمية (ص١٦٢).

(٢) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٥٩ و٦٠).

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها:

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

قلتُ: والتساهل في هذا أدى إلى ضعف النقد في الباحثين[١]، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين، وربما اعترضوا على الأئمة[٢] في تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد، ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم.

وقد ينتقد الأئمة لبعض الأحاديث في باب من الأبواب، فتنهال عليهم الإيرادات، والاستدركات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة، أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها.

وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لها.

---

(١) **كالردادي!**.

(٢) كما اعترض **الردادي** والعطاوي وغيرهما على الأئمة الذين ضعفوا حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) عند مسلم في ((صحيحه)) منهم: الإمام البخاري، والإمام ابن عدي، وغيرهما.

لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق، والشواهد على كتب، ومصنفات هي مجمع الغرائب، والمناكير والشواذ مثل: ((معاجم)) الطبراني، و((مسند)) البزار، و((سنن)) الدارقطني، وكتب ((الفوائد))، و((الأفراد))، و((الغرائب)).[١]

قلتُ: وكم من حديث له طرق كثيرة، وهو موضوع عند أئمة الحديث في باب من الأبواب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها!.[٢]

قال الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج٢ ص٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟!.

فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في **الأصول، والفروع والملاحم والزهد**؛ نسأل الله العافية **فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالمٌ لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأَقْصَر، وإلا فهو فاسقٌ، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع**، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن يُعينُهُ على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عَمَّ البلاء، وشَمَلت الغفلة، ودخل الدَّاخل على المحدِّثين الذين يَرْكَنُ إليهم المسلمون). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٤): (ولهذا فقد تطلّب ذلك مني أن أجعل مراتب أحاديث الكتاب خمس مراتب، مكان الثلاث منها سابقاً، وهي:

---

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٣٦٠)، و((شرح العلل)) لابن رجب (ج١ ص٤٠٩)، و((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب (ص١٤٢)، و((التحقيق)) لابن الجوزي (ج١ ص٢٣)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج١ ص٢٣٨)، و((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص٢٤٣)، و((الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج١ ص٦).

(٢) وانظر: ((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص٢٤٣).

(١) **ضعيف**. وهو ما كان فيه علة قادحة من علل الحديث المعروفة، مثل ضعف أحد رواتة، أو الاضطراب، أو النكارة، أو الشذوذ ونحوها.

(٢) **ضعيف جداً**. وهو ما كان في سنده متروك أو شديد الضعف، كثرت المناكير في رواياته حتى خشي أن تكون من وضعه، من مثل ما يقول فيه **الإمام البخاري**: ((منكر الحديث)).

(٣) **موضوع**. وهو ما كان في إسناده كذاب أو وضاع، أو تكون لوائح الوضع على متنه ظاهرة مع علة في إسناده جلية.[١]

(٤) **منكر، أو منكر جداً**. وهو الذي في إسناده ضعيف خالف الثقة في متنه، وقد يكون منكر المتن، ولو لم يخالف.[٢]

(٥) **شاذ**. وهو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، وبخاصة إذا خالف الثقات، **وقد يكون إسناداً**[٣] **وقد يكون متناً**). اهـ

قلتُ: ومن عجيب أمر هذا **الردادي** أنه مع علمه بنكارة هذه الأحاديث في الجملة؛ فيغلب الهوى، والتعصب لرأيه الباطل!: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].

---

(١) قلت: وهذا النوع لا يظهر إلا لمتمكن في هذا العلم، دقيق النظر في معاني المتون، واسع الاطلاع على السنة الصحيحة، أوتي فقهاً في كتاب الله، وحديث نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وقد تنبَّه المؤلف لمثل هذا أحياناً؛ فانظر مثلاً حديث معاذ الطويل الآتي برقم (٢٧) والحديث (٥٩٦). **[الشيخ الألباني]**.

(٢) انظر الحديث المنكر الذي صححته إحدى **الفتيات الجامعيات** المتحمسات الآتي في (٤ - الطهارة/ ٥)، **لترى ضرر الجهل والتعالم، وأحاديث آخر حسنها بعض الجهلة يأتي بيان تعديهم على هذا العلم**، انظرها في (٤ - الطهارة/ ٧ و٨)، وآخر في (١٢/ الباب) من ((الصحيح)). **[الشيخ الألباني]**.

(٣) مثال الأول حديث ابن عباس في الحمام (٤ - الطهارة/ ٥)، ومثال الآخر في (٥ - الصلاة/ ٣٣). [الشيخ الألباني].

وَذُكِرَ في حديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) زيادة شاذة، وهي صيامُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ ذنوب سَنَتَيْنِ، سَنة ماضية، وسَنة مُتأخرة، فيكون للعَبْدِ الصَّائِمِ ليَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ!.(١)

قلتُ: وهذا الحُكْمُ خاصٌّ(٢) بالنَّبِيِّ ﷺ لا يُشاركه أحدٌ مِنْ بني آدمَ؛ لا جزئياً ولا كليّاً؛ فافطن لهذا تَرْشَد.

وإليك الدليل:

قال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ((١)) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح:١ و٢].

قال الحافظُ ابنُ كَثِيرٍ رحمه الله في ((تفسيره)) (ج٣ ص١٩٨): (هذا مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ التي لا يُشاركه فيها غيره، وليس في حديثٍ صحيحٍ في ثوابِ الأعمالِ لغَيْرِهِ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ من ذَنبه، وما تَأَخَّرَ(٣)، وهذا فيه تَشْرِيفٌ عظيمٌ لرسُولِ اللهِ ﷺ).اهـ

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ((١)) وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ((٢)) الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ((٣)) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح:١ و٢ و٣ و٤].

قال أبو المكارم القاضي الرُّويَانِيّ الشَّافِعِيّ رحمه الله في كتابه ((العُدّة)): (في تَكْفِيرِ السَّنة الأُخرى يحتمل مَعْنَيَيْنِ:

---

(١) **قلتُ:** والشارع لم يجعل: ((صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَان)) يكفر سنة ماضية، وسنة متأخرة، وهو فرض، فكيف يجعل ((صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ)) يكفر سنة ماضية، وسنة متأخرة، وهو يوم واحد، وهو مستحب: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥].

(٢) انظر: ((مُرشد الْمُحتار إلى خَصائص الْمُختار)) لابنِ طُولون (ص٣٩٤)، و((الخصائص الكُبرى)) للسُّيوطيّ (ج٢ ص٣٣٦).

(٣) وكم زيادة شاذةٍ وجِدَتْ في صَحيحِ مُسلم؛ كما بَيَّنَ ذلك أهلُ العلمِ.

أحدِهما: المرادُ السَّنة التي قَبْلَ هذه، فيكون معناه أَنَّهُ يُكَفِّرُ سَنَتَيْنِ ماضيتيْنِ.

والثاني: أنَّه أراد سَنة ماضية، وسنَة مُستقبلة، **وهذا لا يُوجدُ مثله من العبادات؛ أنُّه يُكَفِّرُ الزَّمان المُستقبل، وإنَّما ذلك خاصٌّ لرَسُولِ اللهِ ﷺ غَفَرَ اللهُ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ** بنصِّ القُرآنِ العَزِيزِ).[1] اهـ

قلت: وكلُّ ما يَرِدُ في الأخْبارِ مِنْ تَكْفِيرِ الذُّنوبِ الْمُستقبلة؛ فهي ضَعِيفَةٌ لتخصيصِ ذلك بالنَّبِيِّ ﷺ وحَدْهَ.[2]

قلت: ومن هذه الأخبارُ الضّعيفةِ؛ خَبَرُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ فإنَّه يُكَفِّرُ سَنة ماضية، وسَنة مُستقبلة!.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحَ الْعُثَيْمِينَ رحمه الله فِي ((شَرْحِ رِياضِ الصَّالِحِينَ)) (**ج٢ص٧٣**): (قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ خَصائصِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَبِنَاء عَلَيه: فَكُلُّ حَديثٍ يَأْتِي بِأَنَّ مِنْ فَعَلَ كَذَا **غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَإِنَّه حَديثٌ ضَعِيفٌ**، لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصائصِ الرَّسُولِ، أَمَّا (**غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**)، فَهَذَا كَثِيرٌ، لَكِنَّ (**مَا تَأَخَّرَ**)، **هَذَا لَيْسَ إلّا لِلْرَّسُولِ ﷺ فَقَط، وَهُوَ مِنْ خَصائِصِهِ**، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ نَافِعَةٌ لِطَالِبِ الْعِلْم[3]؛ أَنَّه إِذَا أَتَّاكَ حَديثٌ فِيه أَنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛ فَاعلم أَنَّ قَوْلَهُ

---

(١) انظر: ((المجموع)) للنَّوَوِيِّ (ج٦ ص٣٨١).

(٢) انظر: كتاب: ((الخصال المكفرة للذنوب والْمَقَدّمَة والمؤخَّرَة)) لابنِ حَجَرٍ.

(٣) **قلت**: رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا، لقد خُفِيَتْ عليه هذه القاعدةُ النَّافعةُ في قولِهِ: ((بَصْومِ يومِ عَرَفَةَ))، وهو حديثٌ ضعيفٌ على هذه القاعدة، لأنَّ فيه يُكَفِّرُ: (السنة الباقية الْمُتأخرة)، بمثل لفظ: (وَمَا تَأَخَّرَ)، والله الْمُستعان.

(**مَا تَأَخَّرَ**) **ضَعِيفٌ لَا يَصُحُّ**؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ **خَصائصِ مُحَمَّدٍ** صَلَوَاتُ اللَّهِ، وَسلامُهُ عَلَيه).اهـ

قلتُ: ولا يعلم هؤلاء المقلدة أنهم إذا قالوا بثبوت هذا الحديث في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))، وأنه يكفر ذنوب سنتين، سنة ماضية، وسنة متأخرة!، فقد وقعوا في مخالفة خطيرة في الدين!، لأنهم اختصُّوا لأنفسهم بما اختص به الرسول صلى الله عليه وسلم من غفران الذنوب المتقدمة، والمتأخرة!، لأن في هذا الحديث هذا الفضل العظيم الذي هو من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم.(١)

لذلك لو صام الناس يوم عرفة في كل سنة إلى أن يموتوا، فإن تكفير الذنوب يكون لهم في طوال أعمارهم!، لأن في كل سنة عند صومهم سوف يغفر لهم ما قدموا، وما أخروا من الذنوب!، وهذا عين موافقتهم لما اختص به الرسول صلى الله عليه وسلم؛ وهذا لا يكون أبداً، لأن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم بنص القرآن الكريم.

قال تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ((١)) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح:١ و٢].

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ((١)) وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح:١ و٢].

قلتُ: وهذا الحكم من ((الفقه)) في الدين لم يفهموه، فما بالك في ((الحديث))؛ أي: إذا كان هذا حالهم في ((الفقه))، فهم في ((الحديث)) أجهل، بل هو الداء العضال، لأنه جهل مركب، اللهم غفراً.

قال تعالى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

(٤) وأما حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

---

(١) وهذا الحكم خاصٌّ بالنبي صلى الله عليه وسلم لا يُشاركه أحدٌ من بني آدم، اللهم غفراً.

فأخرجه الطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج٥ ص٢٠٢) من طريق أحمد بن رِشْدِين المصري حدثني أبي عن أبيه عن جده عن عمرو بن الحارث عن عمر بن قيس عن عطاء عن أبي الخليل عن زيد بن أرقم رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أنه سئل عن صيام يوم عرفة، فقال: ((يكفر السنة التي أنت فيها والسنة التي بعدها)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ظلماتٌ بَعْضُها فَوْقَ بَعْضٍ؛ وهو مسلسل بالضعفاء والكذابين، وله خمس علل:

الأولى: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رِشْدِين بن سعد، قال عنه أحمد بن صالح: كذاب، وقال ابن عدي: كذبوه، وهو وأبوه وجده وجد أبيه أربعتهم ضعفاء!.

الثانية: أبوه محمد بن الحجاج بن رِشْدِين بن سعد، قال عنه العقيلي: في حديثه نظر، وقال ابن عدي: ضعيف.

الثالثة: جده الحجاج بن رِشْدِين بن سعد، قال عنه ابن عدي: ضعيف.

الرابعة: رِشْدِين بن سعد، قال عنه أبو زرعة: ضعيف، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال مرة أخرى: ليس بشئ، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث.

الخامسة: عمر بن قيس المكي المعروف بسندل، قال عنه أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث.[1]

---

(١) انظر: ((لسان الميزان)) لابن حجر (ج١ ص٥٩٤)، و(ج٢ ص٥٦٠)، و(ج٧ ص٥٥)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٢ ص٦٥١)، و(ج٣ ص١٠٠٩)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٩ ص١٩٢)، و(ج٢١ =

وقال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١١): (حديث منكر!).

وقال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١١)؛ عن هذا الحديث: (فإن الجهلة حسنوه لغفلتهم!). اهـ

قلتُ: ومع ذلك؛ فقد كتم **الردادي** هذا كلّه وأعله فقط برِشْدِين بن سعد!، ليَسْلَمَ له مُرادهُ، وبعد هذا؛ فما هي أحرى الأوصاف بهذا **الردادي**؟، التضليل، والتلبيس، والخيانة، أم الجهل، والغفلة، والغرور؟!.

فهل يقال بعد ذلك: فهذه شواهد الحديث، وفيها ما يدل على صحة بثبوته!، وهي شديدة الضعف!.

ومما تقدم تعلم أن قول الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٩٠): (رواه الطبراني في ((الكبير))، وفيه رِشْدِين بن سعد، وفيه كلام، وقد وثق![1]). فيه قصور لا يخفى.

قلتُ: فآفة الحديث؛ هذه العلل الواهية المذكورة في الإسناد.

ومن غرائب، وتحايل هذا **الردادي** أنه لا يعزو الأحاديث التي يذكرها إلى عللها الواهية على التفاصيل التي نذكرها، بل أدهى من ذلك وأمر أنه يجزم بنسبة هذه

ص٤٨٧)، و((الإرشاد)) للخليلي (ج١ ص٤٢٢)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٤ ص١٢١١)، و((تاريخ الإسلام)) للذهبي (ج٢٢ ص٦٣)، و((ميزان الاعتدال)) له (ج٢ ص٤٩).

(١) **قلتُ**: فتبين أن تعقب **الردادي**؛ للهيثمي: بقوله في ((مذكرته البالية)) (ص٨): (بل هو ضعيف الحديث!)؛ فيه قصور، جهل بعلم الجرح والتعديل، اللهم غفراً.

الأحاديث الواهية إلى النبي صلى الله عليه وسلم!، والذي يفعل ذلك ويدعي العلم: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].

فعن سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التُّسْتَرِيِّ رحمه الله قال: ((مَنْ أَفْتَى النَّاسَ بِالْحِيلَةِ فِيمَا لَا يَجُوزُ، يَتَأَوَّلُ الرَّأْيَ وَالْهَوَى بِلَا كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ، فَهَذَا مِنْ عُلَمَاءِ السُّوءِ، وَبِمِثْلِ هَذَا هَلَكَ الْأَوَّلُونَ وَالْآخِرُونَ!)).[1]

قلتُ: أفلا ترى أن ظاهر حديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))؛ أنه حقّ بما أظهر **الردادي** من حيلة وخديعة للقرَّاء، ثم جعله سُنَّة؛ سَنَّةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين[2]. نعوذ بالله من الحيل.

قال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص٨٨): (وأمَّا مَنْ علم الحيلة، والمماكرة في دين الله تعالى، والخديعة لمن يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، حتى يخرج الباطل في صورة الحقِّ، فلا يقال له مفتي!). اهـ

وقد وقع الردادي في حيل كثيرة بسبب التدليس، والتلبيس على القرَّاء ليَسْلَمَ له مراده، وبيان ذلك من وجوهٍ:

١) أنه حسن الأحاديث الواهية، ونسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم!.

٢) أنه زعم أنَّ حديث أبي قتادة رضي الله عنه في ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) في ((صحيح مسلم))، لم يعله أحد من أئمة الحديث!.

---

(١) **أثر حسن**.

أخرجه ابن بطة في ((إبطال الحيل)) (ص١١٤).

وإسناده حسن.

(٢) وانظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص١٠٤).

٣) أنه يزعم أنَّ من ضعف حديثاً في ((صحيح)) مسلم، فإنه يطعن في الإمام مسلم، و((صحيحه))!.

٤) أنه زعم أنَّ أحاديث ((صحيح)) مسلم أجمع على صحتها أئمة الحديث!.

٥) أنه زعم أنَّ الإجماع قائم على سنية: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))!.

٦) أنه يزعم أنَّ ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) لم يختلف فيه العلماء!.

٧) أنه ادَّعى أنَّ الشواهد الواهية تقوي ثبوت حديث أبي قتادة رضي الله عنه في ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))!.

٨) أنه تعمد التدليس والتلبيس على القرَّاء ليثبت صحة رأيه!.

٩) أنه تعمد ذكر الشواهد مع علمه أنها لا تصلح للشواهد!.

١٠) أنه لم يكن مراده نصرة السنة، ونصرة ((صحيح)) مسلم كما زعم، لكن كان مراده اظهار الحقد الدفين الذي في صدره قديماً.

فهذه حيل استعملها **الردادي** ليلبس على القراء على صحة مقاله[1]، والعياذ بالله.

قال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص٨٨): (وقد علم المؤمنون، والعلماء الربانيون، والفقهاء الديانون، **أنَّ الحيلة على الله تعالى، وفي دين الله تعالى لا تجوز، وأنَّ فاعلها مخادعٌ لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم، وما يخادع إلا نفسه!**، لامَنْ يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويعلم ما في أنفسكم فاحذروه، ومن قال: ﴿إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران:

---

(١) فشابه **الردادي** الحاقد بحيله هذه، حيل الصوفية الكوثرية الذين زعموا أن انتقادهم للشيخ الألباني رحمه الله نصرة للإمام مسلم ولـ((صحيحه))!، بل للسنة!، وهم كاذبون في ذلك بل فعلوا ذلك حيلة للوقيعة بين الشيخ الألباني رحمه الله والقراء لما في قلوبهم من حسد وحقد على الشيخ الألباني رحمه الله، اللهم غفراً.

٢٩]، ومن قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق:١٦]). اهـ

فهل رأيت أيها القارئ تلاعباً بأحكام الشريعة، واحتيالاً على حرمات الله تعالى مثلما فعل هذا الرجل المتعالم!.

أما أنا فما أعلم مثله أحد؛ إلا أن يكون اليهود الذين عرفوا بذلك منذ القديم[(١)]، وما قصة أحتيالهم على صيد السمك يوم السبت ببعيدة عن ذهن القارئ!، اللهم سلم سلم.

قال تعالى: ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

قلتُ: فالحيلة في الدين محرَّمة في الكتاب والسنة، فكل حكم عُمِلَ بالحيلة ... فهو مردودٌ مذمومٌ عند العلماء الربانيين.[(٢)]

قال أبو داود السجستاني في ((المسائل)): سمعت أبا عبد الله –وذكر الحِيَل عن أصحاب الرأي–، فقال الإمام أحمد: (يحتالون لنقض سُنَن رسول الله صلى الله عليه وسلم).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (لا يجوز شيء مِنَ الحيل).[(٣)]

---

(١) **قلتُ**: وإلا لماذا ينسب هذه الأحاديث الواهية إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يتحايل بها لأثبات: ((صوم يوم عرفة))!، والله المستعان.

وانظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص١٠٤ و١٠٥ و١٠٦)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج٣ ص١٧٤).

(٢) انظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص١١٠)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج٣ ص١٧٩).

(٣) **أثر صحيح**.

أخرجه ابن بطة في ((إبطال الحيل)) (ص١١٣)، وابن أبي يعلى في ((طبقات الحنابلة)) (ج١ ص٣٣٢).

وإسناده صحيح.

=

وقال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص١٠١): (وأصل الحيلة في شريعة الإسلام خديعة، والخديعة نفاق). اهـ

وقال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص١٠٩): (ألا ترى أن الله عز وجل مسخ قوماً قردة باستعمالهم الحيلة في دينهم، والمواربة في دينهم، ومخادعتهم لربِّهم، **مع أنهم أظهروا التمسك، وتحريم ما حرمه ربّ العالمين**، مع فساد باطنهم، وقبيح مرادهم).اهـ

وقال ابن بطة رحمه الله في ((إبطال الحيل)) (ص١٠٨): (فصار يستعمل السُّنة في غير موضعها[1]). اهـ

عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ رحمه الله قَالَ: ((الْفَقِيهُ، الْعَفِيفُ، الْمُتَمَسِّكُ بِالسُّنَّةِ، أُولَئِكَ أَتْبَاعُ الْأَنْبِيَاءِ فِي كُلِّ زَمَانٍ)).[2]

(٥) وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أخرجه الطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج١١ ص٧٢)، وفي ((المعجم الأوسط)) (ج٣ ص١٤٤ –مجمع البحرين)، وفي ((المعجم الصغير)) (ج٢ ص١٦٤)، وابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص٢٢) من طريق الهيثم بن حبيب، حدثنا سلام الطويل عن حمزة الزيات عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال

وذكره ابن القيم في ((إعلام الموقعين)) (ج٣ ص١٧٤).

(١) وهذا شأن **الردادي** تماماً، فإنه يستعمل اسم: ((السنة)) بالحيل، والعياذ الله.

وانظر: ((إبطال الحيل)) لابن بطة (ص١١٣)، و((إعلام الموقعين)) لابن القيم (ج٣ ص١٧٩).

(٢) **أثر حسن**.

أخرجه ابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (ج١ ص٢٠١)، وفي ((إبطال الحيل)) (ص٦٦).

وإسناده حسن.

رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام يوم عرفة كان له كفارة سنتين، ومن صام يوماً من المحرم فله بكل يوم ثلاثون يوم)).

حديث موضوع

قلتُ: وهذا سنده مُظلِّم؛ وله ثلاث علل:

الأولى: الهيثم بن حبيب، قال الذهبي في ((الميزان)) (ج٤ ص٣٢٠): (الهيثم بن حبيب عن سفيان بن عيينة بخبر باطل في المهدي؛ هو المتهم به)، وقال الذهبي في ((المغني في الضعفاء)) (ج٢ ص٧١٦): (عن ابن عيينة بخبر كذب في المهدي؛ هو آفته)، وقال ابن حجر في ((التقريب)) (ص١٠٣٠): (متروك).

الثانية: سلام بن سَلْم الطويل، قال عنه البخاري: تركوه، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث تركوه، وقال أحمد: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك الحديث.[1]

الثالثة: ليث بن أبي سليم القرشي، فإنه ضعيف، وقد اختلط فلم يتميز حديثه فترك، قال عنه أحمد: مضطرب الحديث، وقال مرة: ضعيف الحديث جداً كثير الخطأ، وقال أبو زرعة: لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث، وقال ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ضعيف.[2]

وقال الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١٠): (موضوع)!.

---

(١) انظر: ((التاريخ الكبير)) للبخاري (ج٤ ص١٣٣)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٤ ص٢٦٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٢ ص٦)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج١ ص٢٧٠)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٢ ص٥٢٩).

(٢) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٤ ص١٣٣)، و((المجروحين)) لابن حبان (ج٢ ص٢٣٧)، و((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٧ ص١٧٧)، و((التقريب)) لابن حجر (ص٨١٨)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٩٠)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٦ ص٢١٠٥).

وقال الشيخ الألباني أيضاً في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١٢): (وهذا إسناد موضوع، وله علل ثلاث!).

وأورده الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٩٠)، ثم قال: رواه الطبراني في ((الصغير))، وفيه الهيثم بن حبيب عن سلام الطويل، وسلام ضعيف[1]، وأما الهيثم بن حبيب فلم أر من تكلم فيه غير الذهبي اتهمه بخبر رواه، وقد وثقه ابن حبان!.

وتعقبه الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١١)؛ بقوله: (الهيثم بن حبيب؛ اتهمه الذهبي بخبر باطل، وذكره ابن حبان في ((الثقات))!، و((سلام الطويل)) متهم، و((ابن أبي سليم)) ضعيف، **والحديث أعله الهيثمي (٣/١٩٠)؛ بالهيثم هذا، وهو قصور لا يخفى، وأعجب منه قول المنذري في ((الترغيب)) (١/٧٨): رواه الطبراني في ((الصغير)) وهو غريب، وإسناده لا بأس به!، وهذا ذهول عجيب**، وإلا فكيف يسلم من البأس إذا كان فيه ذاك المتهم ((الطويل))! قال فيه؛ ابن خراش: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، كأنه كان المتعمد لها، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة). اهـ

وأورده الهيثمي أيضاً في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٩٠)؛ ثم قال: (رواه الطبراني في ((الصغير))، وفيه: ((الهيثم بن حبيب)) ضعفه الذهبي ... ورواه في ((الكبير))، وفيه الهيثم بن حبيب أيضاً).

فتعقبه الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١٢) بقوله: (وقد ذهل عن علة هذا الحديث أيضاً المقتضية **لـ((وضعه))** الهيثمي، كما ذهل عنها في الحديث الذي

---

(١) ذكره **الردادي** في ((مذكرته البالية)) (ص٩)؛ هكذا ليلبس على القراء كعادته!. وأعله بعلة واحدة، وهي: ((سلام الطويل))، والإسناد له ثلاث علل واهية!، كما بيَّن الشيخ الألباني رحمه الله، وهذا ينطوي على تدليس وجهل!.

قبله على ما سبق بيانه وقد تبعه في هذا المناوي في ((شرح الجامع الصغير))، فقال: قال الهيثمي: فيه ((الهيثم بن حبيب)) ضعفه الذهبي!).

وقال الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٩٠)؛ بعدما ذكر: ((الهيثم بن حبيب)): (وقد وثقه ابن حبان!).[1]

وهذا ذهول من الهيثمي رحمه الله؛ لأن الذي ذكره ابن حبان في ((الثقات)) (ج٧ ص٥٧٧)؛ ليس الهيثم بن حبيب هذا ((المتروك)) الذي روى حديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ))، بل هذا ((الهيثم بن حبيب الصيرفي)) وهو: ((الهيثم بن أبي الهيثم الصيرفي))؛ وهو: ((ثقة))، وهو أخو: ((عبد الخالق بن حبيب))، وهذا أقدم طبقة من: ((الهيثم بن حبيب))، ((المتروك)) المشار إليه؛ يروي عن التابعين[2]؛ كما ذكر ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (ج١١ ص٨١).

وقد ذكر ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (ج١١ ص٨١)؛ ((الهيثم بن حبيب)) هذا ((المتروك)) للتمييز بينه، وبين الآخر، ثم ذكر رواية للطبراني؛ ثم قال: (فالهيثم هو المتهم، وذكرته للتمييز بينه، وبين الذي قبله –يعني: الهيثم بن أبي الهيثم– فإنه متأخر عنه).

قلتُ: فختلط على الهيثمي رحمه الله؛ هذا بهذا، ولم يميز، **وقلده الردادي فوقع في فخ الجهل الذي يحذره، ويُحذر منه!**، وكل ذلك بسبب تعمده للتدليس، والتلبيس على القرَّاء!، فمن حفر حفرة لأخيه وقع فيها!.

---

(١) كما ذهل الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١١)، حيث ظن أن ابن حبان وثَّق ((الهيثم بن حبيب)) هذا، وليس كذلك.

(٢) وانظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٤ ص٤٨٠).

قلتُ: وهذا غشٌّ فاضح للردادي، فعل ذلك ليسلم له مراده، ولم يسلم هو من الفخ؛ **فمراده أن يظهر أن ابن حبان وثقه، فيخيل للقارئ أن: ((الهيثم بن حبيب)) ثقة، وهو: ((كذاب))!**: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وهي ليس كذلك!، ولكن: ﴿وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦]، وفي العاقبة: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ﴾ [يونس: ٨١].

إذاً؛ فأمر هذا **الردادي** عجيب، يقع فيما ينهي الآخَرِين عنه، ويتصف بما يذمُّ الآخَرِين بتلبُّسه!.

وهذه تالله كبرى معايب هذا **الردادي** بشهادة نفسه على نفسه، ويكأنه بدأَ يخلط، وتختلط عليه الأمور!.

وذكره المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج٢ ص١١٤)، وعزاه للطبراني في ((المعجم الصغير))، ثم قال: (وهو غريب!، وإسناده لا بأس به[1]، والهيثم بن حبيب وثقه ابن حبان!).

وتعقبه ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص٢٢) بقوله: (وهو يوهم أنه ليس في الإسناد من ينظر في حاله إلا الهيثم، وليس كذلك، **فإن ليث بن أبي سليم متكلم في حفظه، وكذا حمزة**[2]، **وأما سلام**، فقال علي بن المديني، وأبو زرعة: ضعيف، وقال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين: أحاديثه منكرة ...). اهـ

---

(١) **فتعقبه الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١٢)؛ بقوله**: (هذا خطأ فاحش لا أدري كيف وقع له؛ فإن فيه ((سلاماً الطويل)) وهو كذاب، و((ليث بن أبي سليم)) مختلط، و((الهيثم بن حبيب)) اتهمه الذهبي بخبر، وتوثيق ابن حبان هنا غير معتبر، واغتر به الجهلة فقالوا: ((ضعيف)) فقط). اهـ

قلتُ: والهيثم بن حبيب هذا لم يوثقه ابن حبان، كما فصلت ذلك، فتنبه.

(٢) **قلتُ**: ولم أجده في ((ثقات)) ابن حبان، وإنما الذي أورده فيه ابن حبان هو: ((الهيثم بن حبيب الصيرفي))، وهو في ((تهذيب التهذيب)) (ج١١ ص٩٢) لابن حجر لـ((لتمييز)).

وقال ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص٢٣): (وأما الهيثم، فلم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وهو في ((ثقات)) ابن حبان[١]، كما قال ...).

قلتُ: وذهل الشيخ الألباني رحمه الله مع وجود هذه العلل الواهية بقوله: (وهذا القدر منه صحيح، لأن له شواهد كثيرة!)، كما هو ظاهر فصححه بالشواهد في ((الضعيفة)) (ج١ ص٤١١)، مع ضعفه الشديد!، فهو لا يصلح في الشواهد، كما هو مقرر في أصول الحديث.

قال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١٢): (حديث موضوع!).

قلتُ: فكيف يحتج به!.

وقال الردادي في ((مذكرته البالية)) (ص٥): (فهذه شواهد الحديث، وفيها ما يدل على صحة ثبوته!). يعني: حديث أبي قتادة.

قلتُ: فهذا من الغش العلمي للقرَّاء، فوقع في ذلك لكثرةِ كذبهِ، وتمويههِ، وتدليسهِ، ونكوصةِ، وتلوُّنهِ، وأخذِهِ، وردِّه، وغواتيهِ، واتهجُّمِهِ، فانظر إلى أي هوة سقط هذا الرجل، ولم يُوفَّق في هذا البحث البالي، لأن التوفيق عزيز لا يناله العبد بهذه الطريقة الْمُخزية!.[٢]

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨].

---

(١) هو حمزة بن حبيب الزيَّات القارئ أبو عمارة الكوفي، صدوق ربما وهم.

انظر: ((تقريب التهذيب)) لابن حجر (ص٢٧١).

(٢) **قلتُ**: نعم؛ لما كان هذا حالهُ؛ رأيت أن أكتبَ ردّاً أكشفُ فيه زُيوفهُ، وأُبيِّنُ حقيقةَ دعاويهِ، وتطاولهُ في علم الحديث الذي هو ليس من اختصاصه.

بل رميه لأهل الأثر بالجهل والكذب، وغير ذلك؛ مما هو غيرُ مُنفَكٍّ عنه!.

وَعَنِ الشّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (أَصْلُ العَمَلِ التَّوْفِيقُ، وَثَمَرَتُهُ النُّجْحُ، وَغَايةُ كُلِّ أمرٍ الصِّدْقِ).[1]

قلتُ: والتَّوفِيقُ فعلُ ما تتفقُ معه الطّاعةُ، وإذا لم تَتّفقْ معه الطّاعةُ لم يُسَمَّ تَوْفِيقاً، ولهذا قالوا: ((إِنَّهُ لَا يُحْسِنُ الفِعْلَ))؛ ولا يكونُ التَّوفِيق إلّا لِمَا حَسُنَ من الأَفْعالِ، يُقال: ((وُفِّقَ فلانٌ للإِنْصَافِ)).

وعَنْ سَهْلِ بنِ عَبْدِاللهِ التُّسْتَرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (الْأَعْمَالُ بالتَّوْفِيقِ؛ والتَّوفِيقُ مِنَ اللهِ، وَمِفْتَاحُهَا الدُّعَاءُ والتّضَرُّعُ).[2]

وعَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: (وَالنَّاسُ طَبَقَاتٌ فِي الْعِلْمِ، مَوْقِعُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ فِيهِ، فَحَقٌّ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ بُلُوغُ غَايَةِ جَهْدِهِمْ فِي الاسْتِكْثَارِ مِنْ عِلْمِهِ، وَالصَّبْرِ عَلَى كُلِّ عَارِضٍ دُونَ طَلَبِهِ، وَإِخْلاصِ النِّيَّةِ لِلَّهِ فِي إِدْرَاكِ عِلْمِهِ نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، وَالرَّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَوْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لا يُدْرَكُ خَيْرٌ إِلا بِعَوْنِهِ).[3]

---

(١) **أثرٌ صحيحٌ.**

أخرجه ابنُ عَساكر في ((تاريخ دِمَشْق)) (ج٥١ ص٤٠٨)، وابنُ حَمَكَان في ((الفوائد والأخبار)) (ج١٠ ص٤١-السِّير).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكَرَهُ الذّهَبِيُّ في ((السِّيَرِ)) (ج١٠ ص٤١).

(٢) **أثرٌ حسنٌ.**

أخرجه أبَوُ عَبْدِالرَّحمنِ السُّلَمِيّ فِي ((طبقات الصُّوفيَّة)) (ص٢١١).

وإسنادُهُ حسنٌ.

(٣) **أثرٌ صحيحٌ.**

أخرجه الخطيبُ البَغْدادِيُّ في ((الفَقِيهِ والْمُتَفَقِّهِ)) (ج٢ ص٢٠٤).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكَرَهُ ابنُ جماعةَ في ((تذكرةِ السَّامع)) (ص٤٨).

وقَالَ أَبُو حَيَّان الْمُفْسر رَحِمَهُ اللهُ فِي ((البحرِ الْمُحيطِ)) (ج٥ ص٣٣٢): (قولُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي﴾؛ أَيْ: لِدُعَائِكُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَتَرْكِ مَا نَهَاكُمْ عَنْهُ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللَّهِ، أَوْ وَمَا تَوْفِيقِي لِأَنْ تَكُونَ أَفْعَالِي مُسَدَّدَةٌ مُوَافِقَةٌ لِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى). اهـ

وقال الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج١٩ ص٣٣٤): (والتوفيق في الاعتصام بالسنة والإجماع). اهـ

وقَالَ أبُو إسحاقٍ الحربيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((غَرِيبِ الحَدِيثِ)) (ج٣ ص٩٧٤): (وَالْخَذلُ: ضِدُّ النُّصْرَةِ، خَذَلَ يَخْذُلُ خِذْلَاناً وَخَذْلاً، وَرَجُلٌ مَخْذُولٌ: تُرِكَ وَحْدَهُ). اهـ

قلتُ: فَخِذْلاَنُ اللهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ الْمَخْذُولِ!؛ أَلَّا يَعْصِمَهُ مِنْ الْبِدعِ، أَوْ الْمَعَاصِي، أَوِ الشُّبَهِ فَيَقَعُ فِيهَا، لِأَنَّه غَيْرُ مَنْصُورٍ مِنْ اللهِ تَعَالَى، فَإذا كَانَ كَذَلِكَ؛ فَلاَبدَّ أن يَقَعَ فِي السَّيِّئَاتِ، وَالشُّبْهَاتِ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانِ.

قَالَ الخليلُ اللُّغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((العَيْنِ)) (ج١ ص٤٧٠): (وَخِذْلاَنُ اللهِ لِلْعَبْدِ: ألّا يَعْصِمَهُ مِنْ السُّوءِ). اهـ

وقَالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((مَدَارِج السّالكين)) (ج٢ ص١٠٦٣ و١٠٧٢): (وَقَدْ أَجْمَعَ الْعَارِفُونَ عَلَى **أَنّ كُلَّ خَيْرٍ، فَأَصلُهُ بِتَوْفِيقِ اللهِ لِلْعَبْدِ، وَكُلَّ شَرٍّ؛ فَأَصلُهُ خِذْلاَنُهُ لِعَبْدِهِ**، وَأَجْمَعُوا أَنّ التَّوْفِيقَ أَنْ لَا يَكِلَكَ اللهُ تَعَالَى إِلَى نَفْسِكَ، وَأَنّ الْخِذْلاَنَ هُوَ أَنْ يُخَلِّيَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ نَفْسِكَ). اهـ

فَتَأَمَّلُوا... وَتَفَكَّرُوا.

قَالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((مَدَارِجِ السَّالكين)) (ج٢ ص١٠٦٦): (وَأَنَّهُ لَا مُوَفِّقَ إِلَّا مَنْ وَفَّقَهُ وَأَعَانَهُ، وَلَا مَخْذُولَ إِلَّا مَنْ خَذَلَهُ، وَتَخَلَّى عَنْهُ). اهـ

وَقَالَ ابنُ القَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي ((مَدَارِجِ السَّالكين)) (ج٢ ص١٠٧١): (وَلَا سَبِيلَ إِلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ، وَلَا وُصُولَ إِلَى مَرْضَاتِهِ إِلَّا **بِتَوْفِيقِهِ**، فَمَوَارِدُ الْأُمُورِ كُلِّهَا

مِنْهُ، وَمَصَادِرُهَا إِلَيْهِ، **وَأَزِمَّةُ التَّوْفِيقِ** جَمِيعُهَا بِيَدَيْهِ، فَلَا مُسْتَعَانَ لِلْعِبَادِ إِلَّا بِهِ، وَلَا مُتَّكَلَ إِلَّا عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ شُعَيْبٌ عَلَيه السلام خَطِيبُ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود:٨٨]). اهـ

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في ((السير)) (ج١٩ ص٣٢٨)؛ عن أبي حامد الغزالي: (ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرةٌ بالسنن النبوية القاضية على العقل!). اهـ يعني: لم يُوفّق لعلم الآثار.

وأخرجه الخطيب في ((المتفق والمفترق)) (ج٣ ص١٦٢٨)، وابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج٢ ص٥٦٥)، وأبو الشيخ في ((الثواب)) كما في ((اللآليء المصنوعة)) للسيوطي (ج٢ ص٩١) من طريق أبي بلال الأشعري حدثنا علي بن علي الحميري عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام العشر من ذي الحجة، فله من كل يوم صوم شهر، وله بصوم يوم التروية سنة، وله بصوم يوم عرفة سنتان)).

حديث موضوع

قلتُ: وهذا سنده واهٍ بمرة، فيه محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر، وهو كذاب متروك الحديث، قال النسائي عنه: متروك الحديث، وقال الجوزجاني: كذاب ساقط، وقال ابن حجر: متهم بالكذب.[1]

وقال السيوطي في ((اللآليء المصنوعة)) (ج٢ ص٩١): (لا يصلح الكلبي كذاب).

---

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٥ ص٢٤٦)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٩٠)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٦ ص٢١٢٧)، و((التقريب)) لابن حجر (ص٨٤٧)، و((أحوال الرجال)) للجوزجاني (ص٥٤).

وذكره ابن ناصر الدين في ((فضل يوم عرفة)) (ص٣٩)، والمناوي في ((فيض القدير)) (ج٤ ص٢١١).

وقال ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج٢ ص٥٦٦): (وهذا الحديث لا يصح، قال سليمان التيمي: الكلبي كذاب، وقال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى وصفه).

وفيه أبو بلال الأشعري، قال عنه الدارقطني: ضعيف، وقال البيهقي: لا يحتج به، وقال مرة: ليس بالقوي.[1]

فانظر كيف يسكُتُ **الردادي** عن هذا التحقيق كلِّه ويطويه، وهذا يدل على جهله بعلم الحديث، ومعرفة علله!.

فهل يقالُ بعد ذلك أنه شاهدٌ ... أم أنه تحسين الألفاظ؛ لتغرير القُّراء، والتَّلبيس عليهم!، وبخاصة أنه لم يَكْتُبْ هذا التعليق إلا من أجل التشويش على أهل الحديث!، فلا قوة إلا بالله!.

قلتُ: فهذه الغفلة البالغة من **الردادي** تمنع من القول بقبول بحثه في العلم، فنعوذ بالله من الجهل.

إذاً لا يقبل هذا الحديث في الشواهد، والمتابعات؛ لأنه مما افْتُعِلَ في الدين، وأُدْخِلَ في حكم صوم يوم عرفة زوراً وبهتاناً، فلا يصار إلى حُسنهِ في الشواهد.

(٦) وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فأخرجه ابن عدي في ((الكامل)) (ج٧ ص٢٥٠١)، وأبو طاهر ابن أبي الصقر في ((مشيخته)) (ص١٤٩) من طريق نصر بن باب قال: حدثنا حجاج بن أرطأة عن

---

(١) انظر: ((السنن)) للدارقطني (ج١ ص٤٨٩)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج٢ ص٧٧٥)، و((السنن الكبرى)) للبيهقي (ج٩ ص٥٢)، و((شعب الإيمان)) له (ج٢ ص٤٧٤)، و((لسان الميزان)) لابن حجر (ج٩ ص٣٢).

صفوان بن سليم عن عياض بن عبد الله[١]، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((صوم يوم عرفة كفارة سنة قبلها، ونافلة سنة بعدها)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده واه بمرةٍ؛ فيه نصر بن باب المروزي أبو سهل، متروك متهم بالكذب، قال عنه أبو حاتم: متروك الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال البخاري: يرمونه بالكذب، وقال ابن معين: كذاب خبيث، وقال مرة: ليس بشيء، وقال ابن سعد: اتهموه فتركوا حديثه، وقال أبو زرعة: لا ينبغي أنَّ يحدَّث عنه.[٢]

وفيه الحجاج بن أرطأة، وهو ضعيف ومدلس وقد عنعن.[٣]

قلتُ: فالإسناد شديد الضعف لا يصلح شاهداً!.

وذكره ابن ناصر الدين في ((فضل يوم عرفة)) (ص٣٩).

(٧) وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

فأخرجه ابن عدي في ((الكامل)) (ج٦ ص١٦٠)، وابن النجار في ((تاريخه)) كما في ((اللآليء المصنوعة)) للسيوطي (ج٢ ص١٠٨) من طريق عامر بن سيار حدثنا محمد بن عبد الملك حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام أيام العشر كتب له بكل يوم صوم سنة غير عرفة فإنه من صام يوم عرفة كتب له صوم سنتين)).

---

(١) ووقع في ((الكامل)) تصحيف (ج٧ ص٢٥٠١-ط: دار الفكر، بيروت) في اسم عياض بن عبد الله إلى عامر بن عبد الله.

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٨ ص٤٦٩)، و((الضعفاء الصغير)) للبخاري (ص١١٣)، و((التاريخ الأوسط)) له (ج٢ ص٢٦٤)، و((تاريخ بغداد)) للخطيب (ج١٣ ص٢٧٩)، و((التاريخ)) للدوري (ج٢ ص٦٠٤)، و((لسان الميزان)) لابن حجر (ج٧ ص١٧٤)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي(ج٤ ص١٤٢٧)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٣ ص١٥٨).

(٣) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٥ ص٤٢٠)، و((تعريف أهل التقديس)) لابن حجر (ص١٦٤).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده ضعيف جداً، وله علتان:

الأولى: محمد بن عبد الملك الأنصاري، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال أحمد: كان يضع الحديث ويكذب، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف جداً.(١)

الثانية: عامر بن سيار بن عبد الرحمن الدارمي، قال عنه أبو حاتم: مجهول، وقال الذهبي: مجهول.(٢)

وذكره السيوطي في ((الأحاديث الموضوعة)) (ج٢ ص١٠٨)!.

قلتُ: فهذا الحديث لا يساوي فلساً!.

(٨) وأما حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

فأخرجه ابن أبي شيبة في ((المسند)) (ج١ ص٩١)، وفي ((المصنف)) (ج٢ ص٣٤١)، والروياني في ((المسند)) (ج٢ ص٢١٥)، وعبد بن حميد في ((المنتخب من المسند)) (ج١ ص٢١٥)، وأبو يعلى في ((المسند)) (ج١٣ ص٥٤٢)، والذهبي في ((معجم الشيوخ)) (ج٢ ص٢١٢)، والطبراني في ((المعجم الكبير)) (ج٦ ص١٧٩)، والطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج١ ص٣٤٣) من طريقين عن معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسول

---

(١) انظر: ((التاريخ الكبير)) للبخاري (ج١ ص١٠٣)، و((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٩٢)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٦ ص١٦٠)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٤ ص١٢٦١)، و((لسان الميزان)) لابن حجر (ج٦ ص٣٠٨)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٣ ص٨٢)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج٢ ص٦١٠).

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٦ ص٣٢٢)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٢ ص٧١)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج١ ص٣٢٣).

الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام يوم عرفة، غفر له سنتين متتابعتين))، وأما لفظ الروياني، وابن أبي شيبة في ((المصنف)) فهو: ((صوم عرفة كفارة سنتين)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده منكر، ومتنه منكر، وفيه علتان:

الأولى: معاوية بن هشام القصار أبو الحسن الكوفي، وهو سيئ الحفظ، قال عنه أحمد: هو كثير الخطأ، وقال الساجي: صدوق يهم، وقال ابن معين: صالح ليس بذلك، لذلك قال ابن حجر في ((التقريب)) (ص٩٥٦): صدوق له أوهام، وقال أيضاً: وهو موصوف بسوء الحفظ، وذكره ابن حبان في ((الثقات)) (ج٩ ص١٦٦)، وقال: (ربما أخطأ)، وقد روى له مسلم في المتابعات.[1]

قلتُ: فهو منكر الحديث!، فيخالف ويخطئ، وروايته لهذا الحديث تدل على ذلك، وأنه غير ضابط في الحديث، لسوء حفظه، فحديثه غير محفوظ.

الثانية: عبد السلام بن حفص، أبو حفص، وهو يغرب في الحديث، قال عنه أبو حاتم: ليس بمعروف، وقال عنه الذهبي: **يأتي بغرائب**.[2]

وذكره البخاري في ((التاريخ)) (ج٦ ص٦٢)؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي في ((ديوان الضعفاء)) (٢٥٢٦): (**صدوق يُغرب!**).

قلتُ: فهو يتفرد ويخالف في الحديث.

---

(١) انظر: ((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٨ ص٢١٨)، و((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج١٠ ص٢١٨)، و((تعجيل المنفعة)) له (ج١ ص٣٦٤)، و((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج٤ ص١٣٨)، و((العلل)) لأحمد (ج٣ ص٣١٨).

(٢) انظر: ((ميزان الاعتدال)) للذهبي (ج٢ ص٦١٥)، و((المغني في الضعفاء)) له (ج٢ ص٣٩٤)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج١٨ ص٧٠).

لذلك قال الذهبي في ((معجم الشيوخ)) (ج٢ ص٢١٢): (**والحديث غريب جداً!**).

قلتُ: لا يُرْوَى هذا الحديث عن أبي حفص الطائفي؛ إلا بهذا الإسناد، تَفَّردَ به: معاوية بن هشام.

ولم يعرف من رواية: خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير قال: حدثني أبو حازم عن سَهْلِ بنِ سَعْدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ((مَنْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ غُفِرَ لَهُ سَنَتَيْنِ مُتَتَابِعَتَيْنِ)).

أخرجه أبو يعلى في ((المسند))، كما في ((المقصد العلي)) للهيثمي (ج٢ ص٢٤٠) رقم (٥٣٦) بهذا الإسناد.[١]

وهذا من مناكير خالد بن مخلد القَطَوَانِيّ[٢]، ولم يصح حديثه هذا.

قال الذهبي في ((ميزان الاعتدال)) (ج٢ ص٦١٥): خالد بن مخلد ذو مناكير عدة!.

وقال الإمام أحمد في ((العلل)) (ج١ ص٢٣٦): (له أحاديث مناكير!).

قلتُ: فلم يُرو هذا المتن بهذا الإسناد[٣]، فتنبه.

---

(١) **قلتُ**: وخفي هذا الإسناد على الشيخ الألباني في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٧٩٠)، كما يدل على تعليقه على المنذري، كذا قال، وفيه: ((أبو حفص الطائفي))؛ عندما قال: رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح، فإن الحديث روي من طريق آخر؛ رجاله رجال الصحيح!، وهو خطأ لا يحتج به.

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٣ ص١٥٩٩)، و((تهذيب الكمال)) للمزي(ج٨ ص١٦٥)، و((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٢ ص٣٦٣).

(٣) **قلتُ**: وأخطأ الدكتور سعد الشثري في تحقيقه ((للمطالب العالية)) (ج٦ ص١٧٠) بعزو حديث: سهل بن سعد رضي الله عنه في: ((صوم يوم عرفة)) إلى عبد بن حميد في ((مسنده)) (ج١ ص٤١٨) من طريق زيد بن الحباب ثنا سعيد بن عبدالرحمن المخزومي قال: سمعت أبا حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه. فإن هذا الإسناد لمتن آخر وهو: (**فيها ما لا عين رأت، وأذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**)؛ وهو: عند عبد بن حميد في ((المسند)) (٤٦٢) فدخل عليه إسناد على اسناد فليصحح.

فتبقى الغرابة، ويبقى التفرد في هذا المتن الذي ساقه الهيثمي في ((زوائد أبي يعلى)) (ج٢ ص٢٤٠).

ولذلك ذكره ابن حجر في ((المطالب العالية)) (ج٦ ص١٦٩)؛ وعزاه إلى أبي يعلى في ((المسند)) من طريق معاوية بن هشام عن أبي حفص الطائفي عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه به؛ ولم يذكر رواية: خالد بن مخلد هذه، مما يدل على خطأ سند هذه الرواية!.

فانظر؛ كيف يسكُتُ **الردادي** عن هذا التحقيق كلِّهِ ويطويه؛ زاعماً أنه على شرط الصحيح!، حيث حذف الإسناد أولاً لكي لا يعرف ما به من علة قادحة، ثم أشار على أن الحديث من قسم الصحيح! بذكره قول المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج٢ ص١١٢)، والهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٨٩): (ورجال أبي يعلى رجال الصحيح!). هكذا فعل **الردادي!**.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٧١): (قد تبين لي بالتتبع والاستقراء أنه كثيراً ما يكون في السند الذي قيل فيه: ((رجاله ثقات)) **من هو مجهول العين أو العدالة، ليس بثقة** إلا عند بعض المتساهلين في التوثيق كابن حبان والحاكم وغيرهما، ومن قيل فيه: ((رجاله رجال الصحيح))، أنه ممن لم يَحتجَّ به صاحب ((الصحيح))، وإنما روى له مقروناً بغيره، أو متابعة، أو تعليقاً، وذلك **يعني أنه لا يُحتجَّ به عند التفرّد**.

وإذا عرفت هذا، فمن الواضح أن هذا القول وذاك لا يعني دائماً أنّ الرجال ثقات، أو أنهم محتج بهم في ((الصحيح))، وبالتالي فلا يستلزم في الحالة المذكورة تحقُّق **الشرط الأول، بله الشروط الأخرى**). اهـ

فكيف يجزم **الردادي** بصحته مُقلِّداً المنذري، والهيثمي؟![1]

وأنت ترى أنه ليس من هذين الإسنادين ما هو صحيح!، وهذا قدح صريح بعدالة هذا **الردادي** الذي يَعْرِفُ وَيُحَرِفُ، وَيُدَلِسُ وَيُلَبِس!.

قلتُ: فلا نريد التطويل بنقده، والكشف عن خوافيهِ ، وإنما ذكرتُ الذي ذكرتُهُ لأبَيِّنَ للردادي ما يقطع تعريرَهُ واغترارَهُ، اللهم غفراً.

وقد ضعف هذا الحديث الطبري في ((تهذيب الآثار)) (ج١ ص٣٤٢ و٣٤٣)، فقال: (وأما ما روي عن عمر بن الخطاب، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الخبر الذي ذكرناه من حديث أبي قتادة عنه في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَيَوْمِ عَاشُورَاءِ))، **فلا أعرف أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رُوِي عنه الوِفاق له** رواية ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح سنده، ولكن ذلك قد روي عن بعضهم **بأسانيد فيها نظر عندنا**).

قلتُ: منها: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

قلتُ: ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يُعنى بالأصول الصحاح، والأحاديث الصحيحة، ويُعنى بالأجزاء الغريبة، وبمثل: ((مسند)) البزار، و((معاجم)) الطبراني، و((أفراد)) الدارقطني، وغيرهما، وهي مجمع الغرائب، والمناكير، والشواذ.[2]

قال الخطيب رحمه الله في ((الكفاية)) (ص١٤١): (وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان[3] يغلب على إرادتهم كَتْب الغريب دون المشهور!، وسماع المنكر دون

---

(١) وللعلم أن هذا **الردادي** ملأ ((مذكرته البالية)) بالغش، والتدليس، والتزوير، والتلبيس؛ لإثبات سنية: ((صوم يوم عرفة))!، وهيهات.

(٢) انظر: ((شرح العلل)) لابن رجب (ج١ ص٤٠٩).

(٣) رحم الله الخطيب؛ كيف لو أدرك زماننا!.

المعروف!، **والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين!، والضعفاء!**[١]، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مُطَّرحاً، **وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز**، وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

قلتُ: فإذا وجدت حديثاً في أحد ((المعاجم)) الثلاثة للطبراني مثلاً رجاله ثقات؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة؛ لأنه لعل أن تجد فيه خللاً ما: من إعلال، أو شذوذ، أو نكارة، أو انقطاع، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض[٢]، اللهم غفراً.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص١٦٧ رواية: المروذي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ[٣]، **والمنكر أبداً منكر!**). يعني: لا يحتج به مطلقاً.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله في ((الصارم المنكي)) (ص٢٤٣): (والحاصل: أن ما سلكه المعترض من جميع الطرق في هذا الشأن، وتصحيح بعضها، واعتماده عليه، **وجعل بعضها شاهداً لبعض، ومتابعاً له**، هو مما تبين خطؤه فيه!). اهـ

---

(١) كأنه: يتكلم على **الردادي** وأشكاله في هذا الزمان، والله المستعان.

(٢) وهذا حالُ أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، ومن آفات زماننا، والتي هي ملحوظة لكثير جداً، أن هناك من يزعم أنه من أهل الحديث بمجرد اشتغاله بالتخريج فحسب، بل ربما بالعزو!؟

وقصرت همتهم عن معالجة الأسانيد والمتون معاً، وتحرير المسائل في الأحكام.

بل ربما هناك من يعد نفسه منهم بمجرد حصوله على ((الماجستوراه))، أو ((الدكتوراه))، والله المستعان.

(٣) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نُزهة النظر)) لابن حجر (ص٩١ و٩٢ و٩٧ و٩٩)، و((قاعدة جليلة)) لابن تيمية (ص١٦٢).

قلتُ: فالعبرة ليست بكثرة الطرق، وتعددها، ولكن العبرة بكونها محفوظة سالمة من العلل القادحة، والوهم والخطأ.

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

قال ابن عبد الهادي رحمه الله: (وكم من حديث كثرت طرقه، وهو حديث ضعيف، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!).[1] اهـ.

وقال ابن الهمام رحمه الله في ((التحرير)) (ص٣١٨): (حديث الضعيف بالفسق لا يرتقى بتعدد الطرق إلى الحجة!). اهـ

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها:

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

قلتُ: والتساهل في هذا أدى إلى ضعف النقد في الباحثين[2]، وحصل في أحكامهم على الأحاديث مخالفة للأئمة المتقدمين، وربما اعترضوا على الأئمة[3] في

---

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٥٩ و٦٠).

(٢) **كالردادي!**.

(٣) كما اعترض **الردادي** والعطاوي وغيرهما على الأئمة الذين ضعفوا حديث أبي قتادة رضي الله عنه في: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) عند مسلم في ((صحيحه)) منهم: الإمام البخاري، والإمام ابن عدي، وغيرهما.

تضعيفهم لبعض الأحاديث، ونازعوهم بوجود شواهد، ومتابعات للحديث، وكأن الأئمة لم يطلعوا عليها، ولم تطرق أسماعهم.

وقد ينتقد الأئمة لبعض الأحاديث في باب من الأبواب، فتنهال عليهم الإيرادات، والاستدركات بوجود أحاديث صحيحة لها طرق متعددة، أو لها شواهد، كأن الأئمة لم يطلعوا عليها.

وكان الأجدر قبل الاستدراك النظر في الطرق والشواهد، وهل هي صالحة للاعتبار بها أم لها.

لا سيما وقد يكون الاعتماد في جمع الطرق، والشواهد على كتب، ومصنفات هي مجمع الغرائب، والمناكير والشواذ مثل: ((معاجم)) الطبراني، و((مسند)) البزار، و((سنن)) الدارقطني، وكتب ((الفوائد))، و((الأفراد))، و((الغرائب)).[1]

قال الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج٢ ص٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟!.

فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في **الأصول، والفروع والملاحم والزهد**؛ نسأل الله العافية **فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالمٌ لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأَقْصَر، وإلا فهو فاسقٌ، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع**، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن

---

(١) انظر: ((نصب الراية)) للزيلعي (ج١ ص٣٦٠)، و((شرح العلل)) لابن رجب (ج١ ص٤٠٩)، و((الكفاية في علم الرواية)) للخطيب (ص١٤٢)، و((التحقيق)) لابن الجوزي (ج١ ص٢٣)، و((تدريب الراوي)) للسيوطي (ج١ ص٢٣٨)، و((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص٢٤٣)، و((الترغيب والترهيب)) للشيخ الألباني (ج١ ص٦).

يُعينُهُ على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عَمَّ البلاء، وشَمَلت الغفلة، ودخل الدَّاخل على المحدِّثين الذين يَرْكَنُ إليهم المسلمون). اهـ

(٩) وأما حديث عبدالله بن جراد:

فأخرجه أبوطاهر بن أبي الصقر في ((مشيخته)) (ص٧٠ و١٥١)، والشجري في ((الأمالي)) (ج٢ ص٧٥ و٨٥) من طريق هاشم بن القاسم الحراني حدثنا يعلى بن الأشدق عن عمه عبدالله بن جراد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من صام يوم عرفة مقيماً في أهله ليس مسافراً يعدل صيام سنتين، سنة قبلها وسنة بعدها)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا إسناده تالف، وله ثلاث علل:

الأولى: يعلى بن الأشدق العقيلي أبو الهيثم الجزري الحراني، قال عنه أبو حاتم: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال البخاري: لا يكتب حديثه، وقال ابن عدي: روى عن عمه أحاديث كثيرة منكرة، وهو وعمه غير معروفين.[(١)]

الثانية: عبد الله بن جراد العقيلي، قال عنه أبو حاتم: لا يعرف، وقال الذهبي: مجهول لا يصح حديثه، وقال أبو زرعة: لا يعرف، وقال ابن حبان: وليست صحبته عندي بصحيحة.[(٢)]

الثانية: الإرسال؛ أي: إن هذا ليس مُسنداً، بل هو مرسل، لأن عبد الله بن جراد يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يدركه.

---

(١) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٩ ص٣٠٣)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٧ ص٢٨٧)، و((التاريخ الأوسط)) للبخاري (ج٢ ص١٣٣)، و ((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٣ ص٢٦٧).

(٢) انظر: ((الجرح والتعديل)) لابن أبي حاتم (ج٥ ص٢١)، و((الإصابة)) لابن حجر (ج٤ ص٣٩)، و((الثقات)) لابن حبان (ج٣ ص٢٤٤)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج١ ص٣٣٤)، و((الكامل في ضعفاء الرجال)) لابن عدي (ج٧ ص٢٨٧).

قلتُ: فهذا الحديث مما افْتُعِلَ في صوم يوم عرفة، فلا يحتج به في الدين.

(١٠) وأما حديث عائشة رضي الله عنها.

فأخرجه أحمد في ((المسند)) (ج١٧ ص٤٧٧)، وابن حزم في ((المحلى)) (ج٦ ص٢٠٣) من طريق حماد بن سلمة قال: أخبرنا عطاء الخرساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة، وهي صائمة، والماء يرش عليها، فقال لها عبد الرحمن: أفطري فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إن صوم يوم عرفة يكفر العام الذي قبله)). ولم يذكر الذي بعده![1]

حديث منكر

قلتُ: **وهذا إسناد ضعيف منقطع غير محفوظ، ومتنه منكر**، فإن عطاء بن أبي مسلم الخرساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر، ولم يسمع من أحد من الصحابة، قال ابنُ مِحْرز: (قيل له –يعني لابن معين: لقي أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟، فقال: ما سمعت).[2]

وأخرجه السَّهْمِيُّ في ((تاريخ جُرجان)) (ص١٤٢) من طريق أبي طلحة محمد بن العوام السيرافي بالبصرة حدثنا عبد الله بن أسد حدثنا حاتم بن يونس الجرجاني حدثنا إسماعيل بن سعيد –وكان ثقة مأموناً فقيهاً عالماً رحمه الله– حدثنا يحيى بن الضريس عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قَالَ دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي عَرَفَةَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا فَقَالَ لَهَا أَفْطِرِي فَقَالَتْ كَيْفَ أُفْطِرُ وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ((صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ)).

---

(١) فلا يصلح أن يكون شاهداً للحديث، فأخفى **الردادي** ذلك كعادته في التلبيس والتدلس على القارئ فانتبه!.

(٢) انظر: ((معرفة الرجال)) رواية: ابن مِحْرز (ص١٨٨)، و((المراسيل)) لابن أبي حاتم (ص١٥٧)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج٢٠ ص١٠٦)، و((تحفة التحصيل)) للعراقي (ص٢٢٩).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده تالف، فيه محمد بن العوام السيرافي، وعبد الله بن أسد؛ لم أقف لهما على ترجمة، فهما من المجاهيل لا يحتج بهما في الحديث.

والردادي أشار فقط في ((مذكرته البالية)) (ص٤): (وفي إسناده من لا يُعرف)؛ هكذا بدون تفصيل في حال الرجال في الإسناد.

وأخرجه الطبراني في ((المعجم الأوسط)) (ج٧ ص٤٤)، والعقيلي في ((الضعفاء)) (ج٢ ص٥٠٦)، والبيهقي في ((شعب الإيمان)) (ج٥ ص٣١٦)، وفي ((فضائل الأوقات)) (ص٣٦٠)، وابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص١٤٢) من طريق الوليد بن مسلم، حدثنا سليمان بن موسى الكوفي، حدثنا دلهم بن صالح، عن أبي إسحاق عن مسروق أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ: اسْقُونِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا جارية (وفي رواية عند الطبراني: يا غلام)، اسْقِيهِ عَسَلًا، وَمَا أَنْتَ يَا مَسْرُوقُ بِصَائِمٍ؟ قَالَ: لَا، إِنِّي أَتَخَوَّفُ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ الْأَضْحَى، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَيْسَ كذَلِكَ، يَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمَ يَعْرِفُ الْإِمَامُ، وَيَوْمُ النَّحْرِ يَوْمَ يَنْحَرُ الْإِمَامُ، أَوَ مَا سَمِعْتَ يَا مَسْرُوقُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْدِلُهُ بِصِيَامِ أَلْفِ يَوْمٍ؟. يعني: يوم عرفة!.

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده أوهن من بيت العنكبوت، وفيه ثلاث علل:

الأولى: سليمان بن موسى الزهري أبو داود الكوفي خرساني الأصل، نزل الكوفة ثم دمشق، قال عنه العقيلي: عن دهلم ولا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به، وقال ابن

حجر: فيه لين، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الذهبي: منكر الحديث، وضعفه أبو زرعة.[١]

قلتُ: فحديثه منكر!، ولا يتابع عليه!.

الثانية: دَلْهَم بن صالح الكندي الكوفي، وهو ضعيف، قال عنه ابن معين: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن حجر: ضعيف.[٢]

وبه أعله الهيثمي في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٩٠)؛ بقوله: (ضعفه ابن معين وابن حبان).

وذكره علاء الدين الهندي في ((كنز العمال)) (ج٥ ص٦٧).

الثالثة: عنعنة عمرو بن عبد الله السبيعي أبو إسحاق، فإنه مدلس.[٣]

وقال الطبراني: لم يروه عن أبي إسحاق إلا دَلْهم، ولا عن دَلْهم إلا سليمان، تفرد به الوليد.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((الضعيفة)) (ج١١ ص٣١٠): وهذا إسناد ضعيف، ومتنه منكر، وهو مسلسل بالعلل!.

وقال الشيخ الألباني في ((الضعيفة)) (ج١١ ص٣١٠): (حديث منكر!).

وذكره الهيثمي في ((مجمع البحرين)) (ج٣ ص١٤٣) بهذا الإسناد.

---

(١) انظر: ((الضعفاء الكبير)) للعقيلي (ج٢ ص٥٠٦)، و((التقريب)) لابن حجر (ص٤١٤)، و((تهذيب التهذيب)) له (ج٤ ص١٩٩)، و((تهذيب الكمال)) للمزي (ج١٢ ص٩٨)، و((ديوان الضعفاء)) للذهبي (١٧٨٤).

(٢) انظر: ((الضعفاء والمتروكين)) للنسائي (ص٣٨)، و((المجروحين)) لابن حبان (ج١ ص٣٦١)، و((التقريب)) لابن حجر (ص٣١٠)، و((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج١ ص٢٧١).

(٣) انظر: ((تعريف أهل التقديس)) لابن حجر (ص١٤٦).

قلتُ: ولم يتنبه المنذري في ((الترغيب والترهيب)) (ج٢ ص١١٢) لهذه العلل الواهية في حديث عائشة رضي الله عنها، فحسن الإسناد، فقال: (رواه الطبراني في ((الأوسط)) بإسناد حسن!).

فتعقبه الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١٠) بقوله: (كذا قال، وفيه ((سليمان بن داود[1] الكوفي))، قال الحافظ: ((فيه لين))، عن ((دَلْهَم بن صالح)) وهو ضعيف، **وعزاه الجهلة** لابن حبان في ((صحيحه))، وليس فيه، **ومن تمام جهلهم، وغفلتهم** أنهم أعلوه أيضاً بـ((سليمان بن أحمد الواسطي))، وليس هو في إسناد الطبراني (٦٨٠٢)، ولم يعزوه إليه **لعجزهم وقلة بحثهم وبضاعتهم!**).

وقال المنذري رحمه الله في ((الترغيب والترهيب)) (ج٢ ص١١٢): (رواه أحمد، ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح، إلا أن عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر[2]).

وقال الهيثمي رحمه الله في ((مجمع الزوائد)) (ج٣ ص١٨٩): (رواه أحمد، وعطاء الخرساني لم يسمع من عائشة، بل قال ابن معين: لا أعلمه لقي أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١٠): (ضعيف!).[3]

---

(١) بل: سليمان بن موسى الكوفي، أبو دواد.

انظر: ((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج٤ ص١٩٩).

(٢) **قلتُ**: فأشار المنذري إلى ضعفه؛ بقوله: ((عطاء الخرساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر))!، **والردادي** أخفى ذلك ليغرر بالقرَّاء، والله المستعان.

(٣) **والردادي** يُحسنه!.

ومن هنا تعرف خيانة **الردادي** بقوله في ((مذكرته البالية)) (ص٤): (فهذه شواهد الحديث، وفيها ما يدل على صحة ثبوته!).

وهذا الحديث منكر لا يحتج به في الشواهد، بل ليس فيه ما يريده، وهو: ((كفارة سنتين))!، بل بلفظ: ((سنة))، فافطن لهذا.

لذلك استغربه ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص١٤٢) بقوله: (والمستغرب منه العدد المذكور!).

وقال ابن حجر في ((الأمالي المطلقة)) (ص١٤٢): (رواته موثقون؛ إلا أن في ((دَلْهَم بن صالح)) مقالاً). وهذا قصور لا يخفى، فإن ((دهلم بن صالح)) منكر الحديث، وفيه أيضاً: ((سليمان بن موسى)) وهو منكر الحديث، لا يحتج به، وليس هو من ((الثقات)) فتنبه.

قال الشيخ الألباني في ((ضعيف الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٣١٠): (حديث ضعيف).

وأخرجه بحشل في ((تاريخ واسط)) (ص٢٤٦)، وابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج٢ ص١٩٨)، وابن عدي في ((الكامل)) (ج٦ ص٢١٥٣) من طرق عن منصور بن مهاجر، قال حدثنا محمد بن عمر المحرم عن عطاء ابن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((صيام يوم عرفة سنتين سنة قبله وسنة بعده، وكذلك يوم عاشوراء)).

حديث منكر

قلتُ: وهذا سنده مُظلم وله علتان:

الأولى: منصور بن مهاجر الواسطي، وهو مجهول[١]، ذكره ابن أبي حاتم في ((الجرح والتعديل)) (ج٨ ص١٧٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال ابن حجر في ((التقريب)) (ص٩٧٣): (مستور).

الثانية: محمد بن عمر الْمُحْرِم، وهو كذاب واهٍ، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: واهي الحديث.[٢]

وقال ابن الجوزي في ((الموضوعات)) (ج٢ ص١٩٨): هذا حديث لا يصح، ومحمد بن الْمُحْرِم كان أكذب الناس!.

وبالجملة: فجميع طرق هذا الحديث لا تقوم بها حجة، وبعضها أشد ضعفاً من بعض[٣]، والله المستعان.

فهذه الأحاديث في ((صوم يوم عرفة)) لا تعرف في الدين.

فجميع أحاديثكم ضعاف منكرة، وأبينها حديث: أبي قتادة رضي الله عنه في صحيح مسلم، ولا حجة فيه لضعفه، اللهم غفراً.

قلتُ: ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يُعنى بالأصول الصحاح، والأحاديث الصحيحة، ويُعنى بالأجزاء الغريبة، وبمثل: ((مسند)) البزار، و((معاجم)) الطبراني، و((أفراد)) الدارقطني، وغيرهما، وهي مجمع الغرائب، والمناكير، والشواذ.[٤]

قال الخطيب رحمه الله في ((الكفاية)) (ص١٤١): (وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان[٥] يغلب على إرادتهم كَتْب الغريب دون المشهور!، وسماع المنكر دون

---

(١) انظر: ((تهذيب التهذيب)) لابن حجر (ج١٠ ص٣١٥).

(٢) انظر: ((الضعفاء والمتروكين)) لابن الجوزي (ج٣ ص٩٦)، و((المغني في الضعفاء)) للذهبي (ج٢ ص٦٢٠).

(٣) ولخيانة **الردادي** هذا؛ فبيَّن ضعف بعض الإسانيد، وسكت عن بعضها!، وهي لا تعرف وغير محفوظة.

(٤) انظر: ((شرح العلل)) لابن رجب (ج١ ص٤٠٩).

(٥) رحم الله الخطيب؛ كيف لو أدرك زماننا!.

المعروف!، **والاشتغال بما وقع فيه السهو، والخطأ من روايات المجروحين!، والضعفاء!**[١]، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم مجتنباً، والثابت مصدوفاً عنه مُطَّرحاً، **وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم، ونقصان علمهم بالتمييز،** وزهدهم في تعلمه، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين، والأعلام من أسلافنا الماضين). اهـ

قلتُ: فإذا وجدت حديثاً في أحد ((المعاجم)) الثلاثة للطبراني مثلاً رجاله ثقات؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة؛ لأنه لعل أن تجد فيه خللاً ما: من إعلال، أو شذوذ، أو نكارة، أو انقطاع، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض[٢]، اللهم غفراً.

قال الإمام أحمد رحمه الله في ((العلل)) (ص١٦٧ رواية: المروذي): (الحديث عن الضعفاء قد يُحتاج إليه في وقتٍ[٣]، **والمنكر أبداً منكر!**). يعني: لا يحتج به مطلقاً.

قلتُ: فالمنكر لا يعتبر به، ولا يحتاج إليه في باب الاعتضاد، وشد الطرق؛ لعدم صلاحيته لذلك، ولا يستأنس به في مجال الاستدلال فافطن لهذا.

قلتُ: ولذلك كله كان لابدَّ على الناس أن يتداركوا أنفسهم، ويسألوا عن هذه الأحاديث الضعيفة التي تروى في الكتب، والخطب، والمحاضرات، والدروس، ليتم

---

(١) كأنه: يتكلم على **الردادي** وأشكاله في هذا الزمان، والله المستعان.

(٢) وهذا حالُ أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، ومن آفات زماننا، والتي هي ملحوظة لكثير جداً، أن هناك من يزعم أنه من أهل الحديث بمجرد اشتغاله بالتخريج فحسب، بل ربما بالعزو!؟

وقصرت همتهم عن معالجة الأسانيد والمتون معاً، وتحرير المسائل في الأحكام.

بل ربما هناك من يعد نفسه منهم بمجرد حصوله على ((الماجستوراه))، أو ((الدكتوراه))، والله المستعان.

(٣) يقصد الضعف الذي ينجبر به الحديث، وهو الضعف الخفيف، وليس بمنكر وهو الذي لا ينجبر به الحديث، وذلك بسبب خطأ الرواة فيه، فنتبه.

وانظر: ((نُزهة النظر)) لابن حجر (ص٩١ و٩٢ و٩٧ و٩٩)، و((قاعدة جليلة)) لابن تيمية (ص١٦٢).

الانتفاع التام من الأحاديث الصحيحة، ليسْلِمُوا من الأخذ بالأحاديث الضعيفة، وإشاعتها في المجتمع، والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في ((قاعدة جليلة)) (ص١٦٢): (والمقصود أن هذه الأحاديث التي تُروى في ذلك من جنس أمثالها من الأحاديث الغريبة المنكرة بل الموضوعة، التي يرويها من يجمع في الفضائل والمناقب الغَثَّ والسمين، كما يوجد مثل ذلك فيما يصنف في فضائل الأوقات، وفضائل العبادات، وفضائل الأنبياء والصحابة، وفضائل البقاع ونحو ذلك، فإن هذه الأبواب فيها أحاديث صحيحة، وأحاديث حسنة، **وأحاديث ضعيفة وأحاديث كذب موضوعة، ولا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة.**

لكن أحمد بن حنبل، وغيره من العلماء جوَّزوا أن يروى في فضائل الأعمال ما لم يُعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب.

وذلك أن العمل إذا علم أنه مشروع بدليل شرعي، وروي في فضله حديث لا يعلم أنه كذب جاز أن يكون الثوابُ حقّاً، **ولم يقل أحد من الأئمة إنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع!** ... ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح، ولا حسن **فقد غلط عليه**). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الترغيب والترهيب)) (ج١ ص٥٤): (**عاقبة التساهل برواية الأحاديث الضعيفة وكتم بيانها**:

والحقيقة؛ أن تساهل العلماء **برواية الأحاديث الضعيفة ساكتين** عنها قد كان من أكبر الأسباب القوية التي **حملت الناس على الابتداع في الدين**؛ فإن كثيراً من

العبادات، التي عليها كثير منهم اليوم إنما أصلها **اعتمادهم على الأحاديث الواهية**، بل والموضوعة). اهـ

وقال الشيخ الألباني رحمه الله في ((صحيح الجامع)) (ج١ ص٥٦): (وجملة القول: إننا ننصح إخواننا المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، **أن يَدَعوا العمل بالأحاديث الضعيفة مطلقاً**، وأن يوجهوا همتهم إلى العمل بما **ثبت منها عن النبي صلى الله عليه وسلم**، ففيها ما يغني عن الضعيفة وفي ذلك **منجاة من الوقوع في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم**، لأننا نعرف بالتجربة، أن الذين يخالفون في هذا قد وقعوا فيما ذكرنا من الكذب؛ **لأنهم يعلمون بكل ما هبّ ودبّ من الحديث**، وقد أشار صلى الله عليه وسلم إلى هذا بقول: ((كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع)).[1]

وعليه أقول: كفى بالمرء ضلالاً أن يعمل بكل ما سمع!). اهـ

وعلى هذا فيتعين عند النظر في الطرق تمحيصها، والتدقيق فيها، والتأكد من سلامتها من النكارة، والعلل القادحة قبل الاعتداد بها في الشواهد، والمتابعات، والاستفادة منها في تقوية الأحاديث.

والحاصل: أن تقوية الحديث بالمتابعات، والشواهد لها ضوابط من أبرزها:

التأكد من كونها محفوظة سالمة من الخطأ والوهم؛ إذ إن تعدد الطرق من راوٍ قد يكون بسبب اضطرابه، أو اضطراب من يروي عنه.

وقد تكون الطرق الكثيرة ترجع إلى طريق واحد، وما يظن أنه شاهد يكون خطأ من بعض الرواة.

---

(١) أخرجه مسلم في ((مقدمة صحيحه)) (ج١ ص١٠).

فأحاديث: ((صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)) وإن كثرت رواتها لكنها كلها واهية، وكم من حديث كثرت رواته، وتعددت طرقه، **وهو حديث منكر**، بل قد لا يزيد الحديث كثرة الطرق إلا ضعفاً!.[1]

قلتُ: وكم من حديث له طرق كثيرة، وهو موضوع عند أئمة الحديث في باب من الأبواب، فلا يعتبر بكثرة الطرق وتعددها، وإنما الاعتماد على ثبوتها وصحتها!.[2]

قال الذهبي رحمه الله في ((السِّير)) (ج٢ ص٦٠١): (فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا، مع طول الأسانيد، وكثرة الوهم والغلط؟!.

فبالحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون -والله- الموضوعات، والأباطيل، والمستحيل في **الأصول، والفروع والملاحم والزهد**؛ نسأل الله العافية **فمن روى ذلك، مع علمه ببطلانه، وغرّ المؤمنين، فهذا ظالمٌ لنفسه، جانٍ على السنن والآثار، يُستتاب من ذلك، فإن أناب وأَقْصَر، وإلا فهو فاسقٌ، كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع**، وإن هو لم يعلم فليتورّع، وليستعِن بمن يُعينُهُ على تنقية مروياته نسأل الله العافية، فلقد عَمَّ البلاء، وشَمَلت الغفلة، ودخل الدَّاخل على المحدَّثين الذين يَرْكَنُ إليهم المسلمون). اهـ

❁❁❁❁❁❁❁

(١) وانظر: ((نصب الراية)) للزيعلي (ج١ ص٥٩ و٦٠).

(٢) وانظر: ((الصارم المنكي)) لابن عبد الهادي (ص٢٤٣).